مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

د. بدر بن حمود بن ربيع الرويلي

الأحاديث الواردة في "نفي الضُّرِّ"
(جمعًا ودراسة)

الدكتور: بدر بن حمود بن ربيع الرويلي
أستاذ الحديث المشارك، قسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية والآداب، بجامعة الحدود الشمالية

ملخص البحث: يهدف البحث إلى بيان مفهوم كلمة الضُّر واشتقاقاتها مع توضيح الفروقات بينها، وما تدل عليه من المعاني، وإلى جمع الأحاديث الواردة في نفي الضُّر ودراستها وتمييز الصحيح من غيره، مع توضيح دلالة نفي الضُّر وما أشارت إليه من فقه وأحكام.

وقد سلك الباحث في دراسته المنهج الاستقرائي والتحليلي والنقدي، وكان من أبرز نتائج البحث:

اتضاح مفهوم كلمة الضُّر، فقد تأتي على معانٍ عدة، كخلاف النفع، واجتماع الشيء، والقوة، وكذلك يختلف المعنى باختلاف اشتقاقاتها، واختلاف ضبطها، فالضُّر ليس كالضَّر وليس كالضِّر.

كما أشارت دلالة نفي الضُّر في الأحاديث إلى نفي التكذيب والمنازعة، والمخالفة، والمضايقة، والمنع، والفتنة، وسلب المنفعة، والمؤاخذة، والنقص، والتأثير، والأذية، وغير ذلك.

وقد تبيّن أهمية دراسة هذا الباب، فقد وردت فيه مسائل في أبوابٍ متنوعة، حيث بلغت أحاديثه (٢٨) حديثًا، صحَّ منها (١٦)، وواحد إسناده حسن، و(١١) إسنادها ضعيف.

الكلمات المفتاحية: لا يضر، يضركم، يضيرك، تضارُّون، نفي الضر.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد حرصت الشريعة الإسلامية على ما ينفع المرء في دينه ودنياه، ودفع ما يضره في أولاه وأُخراه، فجاءت الأحاديث النبوية موضحة جوانب النفع والضر، ومبينة أبواب الخير والشر، في جملة من المسائل الشرعية، والقضايا المرعية، في العقيدة، والعبادات، والنكاح، والأدعية والأذكار، وأبوابٍ شتى متفرقة؛ فحرصتُ على جمع الأخبار الواردة في نفي الضر، ودراستها وتوضيح دلالتها، وتمييز ما صح في الباب من غيره، في جزء حديثي حوى أمهات كتب الحديث؛ تقريبًا لسنة النبي ﷺ، وإثراءً للمكتبة الحديثية، والإسلامية.

مشكلة البحث:

تتلخص في الإجابة عن جملة من الأسئلة، منها:

١- ما مفهوم كلمة الضُّر؟ وهل هي بمعنى واحد، أم تختلف بحسب الاشتقاق؟

٢- ما الذي صحّ من الأحاديث التي وردت في نفي الضُّر، وما الذي لم يصح؟

٣- هل دلالة نفي الضُّر في الأحاديث بمعنى واحد، أم تختلف باختلاف السياق والباب؟

أهداف البحث:

١- بيان مفهوم كلمة الضُّر واشتقاقاتها مع توضيح الفروقات بينها، وما تدل عليه من المعاني.

٢- جمع الأحاديث الواردة في نفي الضُّر في جزء حديثي، ودراستها وتمييز الصحيح من غيره.

٣- توضيح دلالة نفي الضُّر في الأحاديث، وما أشارت إليه من فقه وأحكام.

أهمية البحث :

تبرز أهميته من خلال ما يلي:

١- تعلقه بتوجيه النبي ﷺ لأمته، فهي مأمورة باتباع أمره، واجتناب نهيه.

٢- تعلقه بجملةٍ من أبواب الدِّين، فقد حوى مسائل في العقيدة، والعبادات، والأنكحة، والأدعية والأذكار، وأبوابٍ شتى متفرقة.

٣- دلالة نفي الضُّر في السُّنَّة على مسائل مهمة، جديرة في جمعها ودراسة الأخبار فيها، وتمييز ما صح في الباب من غيره.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

٤- لم أقف على من جمع مواضع نفي الضُّر في السنة النبوية في دراسة واحدة، رغم أهميتها والحاجة إليها، ولما في ذلك من النفع والاختصار للجهد والوقت وإثراءٍ للدراسات الحديثية.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على منهج الاستقراء والتحليل والنقد، وكان العمل فيه على النحو التالي:

١- جمعت الأحاديث المرفوعة الواردة في نفي الضُّرِّ محذوفة الأسانيد، مرتبة من حيث الصحة في كل مبحث.
٢- أوردت الحديث بتمامه، فإن كان السياق طويلاً اكتفيت منه بموضع الشاهد.
٣- خرّجت الحديث بذكر طرقه، فإن كان في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بذلك وإلا خَرَّجتُه من كتب السنة الأصيلة، مع بيان الحكم عليه، مستفيداً من أقوال النقاد إن وُجِد، وإلا اجتهدت بحسب قواعد أهل الفن.
٤- اكتفيت بذكر موضع واحد في حال تكرر الحديث عند المصنف إلا إن دعت الحاجة إلى ذكر بقية المواضع.
٥- عزوت إلى كتاب واحد من كتب المصنف إن كان أورده في أكثر من كتاب، إلا إن دعت الحاجة للعزو إليها.
٦- رتبت مصادر تخريج الحديث مبتدئاً بأصحاب الكتب الستة ثم على الوفيّات.
٧- بيّنت دلالة نفي الضّر الوارد في الحديث (إن ثبت)، دون توسّعٍ.
٨- كتبت الآيات الكريمة وفق الرسم العثماني، موضحاً اسم السورة، ورقم الآية بعدها.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتفتيش لم أقف على هذا الموضوع بعنوانه ومفرداته، ولا على من جمع أحاديثه في دراسة علمية.

وقد قسمت البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وسبعة مباحث، وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع، على النحو الآتي:

مقدمة: وتشتمل على مشكلة البحث، وأهدافه، وأهميته، ومنهجيته، والدراسات السابقة.
تمهيد، وفيه: معنى نفي الضُّر.
المبحث الأول: أحاديث نفي الضُّرِّ التي تدل على نفي المخالفة، والتكذيب، والمخاصمة، والمنع.
المبحث الثاني: أحاديث نفي الضُّرِّ التي تدل على العصمة من الأذى والفتنة.
المبحث الثالث: أحاديث نفي الضُّرِّ التي تدل على نفي التأثير والبلاء.
المبحث الرابع: أحاديث نفي الضُّرِّ التي تدل على عدم نقص ثواب العمل.
المبحث الخامس: أحاديث نفي الضُّرِّ التي تدل على عدم وقوع الضرر كُليًّا.
المبحث السادس: أحاديث نفي الضُّرِّ التي تدل على سلب المنفعة وجلب المضرة.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

المبحث السابع: أحاديث نفي الضُّرِّ التي تدل على عدم المؤاخذة.
الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.
ثبت المصادر والمراجع.

❁ ❁ ❁

تمهيد

● **معنى نفي الضُّر:**

حتى يتضح معناه لا بد من توضيح المعنى اللغوي لهذا المفهوم، وقد جاء مُركّب من كلمتين:

الكلمة الأولى (نفي): ويراد بها في اللغة: تعرية شيء من شيء وإبعاده منه(١).

والكلمة الثانية (الضر): مأخوذة من (ضَرّ) وهي في اللغة على ثلاثة أصول، قال ابن فارس: "الأول: خلاف النفع، والثاني: اجتماع الشيء، والثالث: القوة"(٢). والضَّرُّ والضُّرُّ لغتانِ، قال الخليل بن أحمد: "فإذا جمعت بين الضَّرِّ والنفع فتحت الضاد، وإذا أفردت الضُّرَّ ضممت الضاد إذا لم تجعله مصدرًا، كقولك: ضَرَرتُ ضُرًّا"(٣).

والضُّرُّ: الهزال وسوء الحال، إما في نفسه؛ لقلة العلم والفضل والعفة، أو في بدنه؛ لعدم جارحة ونقص، وإما في حالةٍ ظاهرةٍ من قلة مال وجاه. والضير، والضر، والضرر، بمعنى واحد.

والضرر: النقصان يدخل في الشيء، فيقال: دخل عليه ضرر في ماله. ويقال: رجل ضرير؛ لذهاب بصره. وأضَرَّ الطريق بالقوم: ضاق بهم. – وهذا المعنى هو المقصود في هذه الدراسة –.

---

(١) انظر: مقاييس اللغة، لابن فارس (٤٥٦/٥).
(٢) مقاييس اللغة، لابن فارس (٣٦٠/٣).
(٣) العين، للفراهيدي (٦/٧).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

والضرورة، والضارورة: الاضطرار إلى الشيء. والاضطرار: حمل الإنسان على ما يضرُّه. والضَّرَّتان: امرأتان لرجل واحد. وسمّيت ضَرَّة: لاعتقادهم أنها تضر بالمرأة الأخرى. ويقال: رجل مُضِرٌّ: أي ذو زوجين فصاعدًا. وامرأة مُضِرٌّ: لها ضَرَّة. والضَّرّة: لحمة الضرع. والضَّرَّة أيضًا: المال الكثير(٤).

وخلاصة الفرق بين (الضُّرِّ)، و(الضَّرِّ)، و(الضِرِّ):

(بضم الضاد): هزال وسوء حال وفقر، و(بفتح الضاد): خلاف النفع، ويكون حسنًا وقبيحًا، فالقبيح: الظلم ونحوه، والحسن: شرب الدواء المُرِّ رجاء العافية، و(بكسر الضاد): أن يتزوج الرجل امرأةً على ضَرَّة.

والفرق بين (الضَّرَرِ)، و(الضِرَار):

الضَّرر: ضد النفع، وهو أن يضُر الرجل أخاه، وينقصه شيئًا من حقه. والضِرار: أن يجازيه على إضراره بإدخال الضرر عليه. فالضرر: ابتداء الفعل، والضرار: الجزاء عليه. والضرار منهما معًا، والضرر فعل واحد.

وتأتي كلمة (الضر) بمعنى المخالفة، ففي الحديث (لا تضارون)(٥): أي لا يخالف بعضكم بعضًا فيكذبه؛ يقال: ضاررته ضرارًا ومضارة؛ إذا خالفته.

والضُّرُّ أبلغ من الضرر؛ لأن الضرر يقع على أقل قليل الفعل كالصفة الجارية على الفعل، والضر كالصفة المعدولة للمبالغة(٦).

ومن خلال ما تقدم يتضح معنى نفي الضُّر، فهو إبعاد الضرر والسوء عن المرء فلا يصيبه شيء في نفسه ولا في بدنه ولا في حاله. والله أعلم.

---

(٤) انظر: العين، للفراهيدي (٧/٧-٨)، تهذيب اللغة، للأزهري (١١/٣١٤-٣١٥)، الصحاح، للجوهري (٢/٧١٩-٧٢٠)، المفردات في غريب القرآن، للراغب (ص٥٠٣-٥٠٤).

(٥) سيأتي في الحديث الأول إن شاء الله.

(٦) انظر: تهذيب اللغة، للأزهري (١١/٣١٤-٣١٥)، معجم الفروق اللغوية، للعسكري (ص٣٢٨).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

المبحث الأول: أحاديث نفي الضُّـرِّ التي تدل على نفي المخالفة، والتكذيب، والمخاصـمة، والمنع،

وفيه حديثان:

[١/١]– عن أبي هريرة ﷺ، قال: قالوا: يا رسـول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟، قال: «**هل تُضـارُّون في رؤية الشـمس في الظهيرة، ليست في سحابة؟**» قالوا: لا، قال: «**فهل تُضارُّون في رؤية القمر ليلة البدر، ليس في سحابة؟**» قالوا: لا، قال: «**فوالذي نفسي بيده لا تُضارُّون في رؤية ربكم، إلا كما تُضارُّون في رؤية أحدهما .. »**[(٧)].

*** تخريج الحديث:**

أخرجه البخاري (٦٥٧٣)، (٨٠٦)، ومسلم (١٨٢)، كلاهما من طريق الزهري عن سعيد وعطاء بن يزيد.

وفي لفظ البخاري (٨٠٦): "هل تُمارون في القمر ..".

ومسلم (٢٩٦٨) واللفظ له، من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه.

ثلاثتهم (سعيد، وعطاء، وأبو صالح) عن أبي هريرة ﷺ.

---

(٧) قوله ﷺ: (لا تُضَارُّون)، من الضُرِّ، وتُروى بتخفيف الراء، من الضَّيْر، والمعنى واحد، أي: لا يخالف بعضكم بعضًا فيُكَذِّبه وينازعه، فيضرُّه بذلك؛ نظرًا لوضـوحه، فليس هو كما يكون أول ليلة من الشـهر؛ إذ يختلف الناس، ويشـتبه عليهم، ويرتابون فيه، ويتنازعون في إثبات رؤيته. وقيل: معناه لا تتضـايقون وتتزاحمون، وقيل: لا يحجب بعضـكم بعضًـا عن رؤيته فيضـرُّه بذلك، وقيل: لا يمنعكم منها مانع، وقيل غير ذلك.

وقد دل الحديث على وضوح رؤية المؤمنين ربهم عز وجل في الآخرة، وزوال الشك، والمشقة، والاختلاف بينهم، وهو مذهب أهل السنة، وقد تضـافرت الأدلة من الكتاب والسـنة وإجماع الصـحابة وسـلف الأمة على إثباتها في الآخرة للمؤمنين، خلافًا للمبتدعة من المعتزلة والخوارج التي تنفيها على جهل منهم. انظر: مشـارق الأنوار، للقاضـي عياض (٥٧/٢)، شـرح صـحيح مسـلم، للنووي (١٨/٣)، فتح الباري، لابن حجر (٤٤٦/١١-٤٤٧).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

وأخرجه الترمذي (٢٥٥٤)، وابن ماجه (١٧٨)، والدارقطني في رؤية الله (١٣) ثلاثتهم من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ. بلفظ: "لا تُضامون في رؤية ربكم ..". قال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب". وقد رواه عن الأعمش: يحيى بن عيسى الرملي، وفيه ضعف، وتابعه جابر بن نوح الحمّاني وهو واهي الحديث، وعمرو بن عبد الغفار، وهو متروك[٨].
وجاء لفظ: "لا تضامون" أيضًا عند الدارقطني في رؤية الله (١٩) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة عن ابن عيينة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ. ولم أقف على من تابع حماد، وبقية الرواة الثقات عن ابن عيينة كالحميدي في مسنده (١٢١٢)، ومحمد بن أبي عمر عند مسلم – وهو حديث الباب –، وإسحاق بن إسماعيل الطالقاني عند أبي داود (٤٧٣٠)، وابن المديني عند الدارقطني في رؤية الله (١٨)، وغيرهم، قد رووه بلفظ: "لا تُضارُّون".
وفي الباب: عن أبي سعيد الخُدْري ﷺ بنحوه، أخرجه البخاري (٤٥٨١)، ومسلم (١٨٣).
[٢/٢]– عن أبي هريرة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يجتمعان في النار اجتماعًا يَضُرُّ أحدهما الآخر**»، قيل: من هم يا رسول الله؟ قال: «**مؤمن قتل كافرًا، ثم سَدَّد**[٩]»[١٠].

---

(٨) انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي (٤٠١/٤)، (٣٧٩/١)، (٢٧٢/٣).

(٩) سَدَّد: من السَّدَاد والاستقامة، أي: استقام على طريق الصواب، فلا يغلو ولا يُسْرف. انظر: النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير (٣٥٢/٢).

(١٠) قوله ﷺ: (لا يجتمعان في النار اجتماعًا يضرُّ أحدهما الآخر)، يُعارض ظاهر الرواية الأخرى التي تنفي الاجتماع أبدًا، فدلالة نفي الضر هنا لا تتضح إلا بعد الجمع بين الروايتين، وقد أجاب العلماء عن ظاهر هذا التعارض، بأجوبة منها:
أولاً: أن رواية نفي الاجتماع أبدًا مطلقة، وهذه الرواية مقيّدة، فالمعنى نفي الاجتماع المخصوص، أي: لا يجتمع معه في وقت إن استحق للعقاب فيُعَيِّره بدخوله معه، وأن إيمانه وقتله إياه لم يغنه؛ إذ هما في النار جميعًا. وهو أوجه الأجوبة عند القاضي عياض.
وقال القرطبي: "ووجه الجمع: حمل المطلق على المقيد، بمعنى: أن من قتل كافرًا ثم مات مرتكب كبيرة، غير تائب منها، فأمره إلى الله تعالى إن شاء عفا عنه، وإن شاء عاقبه وأدخله النار، ثم إن دخل النار فإنما يدخل حيث يدخل المؤمنون المذنبون، لا حيث يدخل الكافرون، فلا يجتمع ذلك المؤمن مع مقتوله الكافر أبدًا، ولا يلقاه حتى يخاصمه".
ثانيًا: قد يدخل المؤمن النار بمعاصيه لكنه لا يتساوى مع الكافر في طول المُكث، قال ابن الجوزي: "إن دخل المؤمن النار بمعاصيه أُخْرِج، فلا يتساوى مكثه ومكث الكافر، ولا يجتمع معه فيما هو فيه". ثالثًا: أن المؤمن وقتيله الكافر لا يدخلان النار للعقاب، فيتخاصما ويتجاذبا ويتطالب المقتول والقاتل، فإن هذا لا يضر المؤمن، ولا تدركه تباعته؛ لأنه إنما قتله في الله وفي سبيل الله، ويكون هذا تخصيصًا

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

*** تخريج الحديث:**

أخرجه مسلم (١٨٩١) من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ.

وفي لفظ آخر من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ (مرفوعًا): «لا يجتمع كافر وقاتله في النار أبدًا». وزاد أبو عوانة في مستخرجه (٧٣٩٣): "وقاتله من المسلمين ..". وعند أحمد (٧٥٧٥) بإسناد صحيح: «لا يجتمع في النار من قتل كافرًا، ثم سَدَّد بعده». وفي رواية أخرى عند النسائي (٣١٠٩)، وأحمد (٨٤٧٩)، وابن خزيمة في التوحيد (٧٩)، وأبي عوانة في مستخرجه (٧٣٩٥)، والطبراني في الصغير (٤١٠)، والحاكم في مستدركه (٢٣٩٤) بإسناد صحيح: «ثم سدد المسلم وقارب». وليس في لفظ النسائي: "المسلم".

المبحث الثاني: أحاديث نفي الضُّرِّ التي تدل على العصمة من الأذى والفتنة، وفيه خمسة أحاديث:

[١/٣]- عن المغيرة بن شعبة ﷺ قال: ما سأل رسول الله ﷺ أحد عن الدَّجَّال أكثر مما سألته عنه، فقال لي: «**أي بُنَيَّ، وما يُنْصِبُك منه؟ إنه لن يضرَّك**»، قال: قلت: إنهم يزعمون أن معه أنهار الماء، وجبال الخبز، قال: «**هو أهون على الله من ذلك**»(١١).

واستثناءً من اجتماع الورود، وتخاصم العباد على جسر جهنم. انظر: إكمال المعلم (٦/٣١٣-٣١٤)، كشف المشكل (٣/٥٦٨) المفهم (٣/٧٢٥-٧٢٦). والله أعلم.

(١١) قوله ﷺ: (وما يُنْصِبُك منه؟، إنه لن يضرك)، فيه استفهام إنكاري، ومعناه: ما يشق عليك ويتعبك منه؟، فإنه لا تضرك فتنته؛ لعدم إدراكك زمانه، أو عصمتك منه لو أدركته، وهذا من معجزات النبوة، قال القرطبي: "يحتمل أن يريد: لأنك لا تدرك زمان خروجه. ويحتمل أن يكون إخبارًا منه بأنه يُعصم من فتنته، ولو أدرك زمانه، والله ورسوله أعلم". المفهم (٥/٤٧٢). وانظر: شرح صحيح مسلم، للنووي (١٤/١٣٠).

ثم بيّن النبي ﷺ هوان الدجال على الله تعالى وما معه من خوارق من أنهار الماء وجبال الخبز، من أن يفتن المؤمنين، وإنما يُوهِم الناس بما معه؛ ليخافه من لا بصيرة له، فيتبعه مخافة على نفسه، وقال ابن حجر في معنى: (هو أهون على الله من ذلك): "المراد: أهون من أن يجعل شيئًا من ذلك آية على صدقه، ولا سيما وقد جعل فيه آية ظاهرة في كذبه وكفره يقرأها من قرأ ومن لا يقرأ، زائدةً على شواهد كذبه من حَدَثِه ونَقْصِه"(١١). فتح الباري (١٣/٩٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

أخرجه البخاري (٧١٢٢)، ومسلم (٢١٥٢) واللفظ له، من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن المغيرة بن شعبة ﷺ.

[٢/٤]– عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، قال: «**أما لو أن أحدهم يقول حين يأتي أهله: بسم الله، اللهم جنبني الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا، ثم قُدِّر بينهما في ذلك، أو قُضِي ولد، لم يضره شيطان أبدًا**»(١٢).

*** تخريج الحديث:**

أخرجه البخاري (٥١٦٥) واللفظ له، ومسلم (١٤٣٤)، كلاهما من طريق منصور بن المعتمر عن سالم بن أبي الجَعْد عن كُريب عن ابن عباس رضي الله عنهما. وزاد في موضع آخر عند البخاري (٣٢٨٣): "ولم يُسَلَّط عليه".

[٣/٥]– عن هشام بن عامر ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن رأس الدجال من ورائه خُبُك، خُبُك، فمن قال: أنت ربي، افْتُتِن، ومن قال: كذبت، ربي الله، عليه توكلت، فلا يَضُرُّه – أو قال: فلا فتنة عليه –**».

*** تخريج الحديث:**

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٠٨٢٨) ومن طريقه أحمد في مسنده (١٦٢٦٠) واللفظ له، والطبراني في الكبير (٤٥٦)، والحاكم في مستدركه (٨٥٥١)، عن أيوب عن أبي قلابة عن هشام ﷺ.

*** الحكم على الحديث:**

---

(١٢) قوله ﷺ: (لم يضره شيطان أبدًا)، أي أن هذا الدعاء يُعتصم به من نزعات الشيطان وأذاه، وقد اختلف العلماء في الضرر المدفوع بهذا الدعاء من الشيطان، فقيل: لا يطعن الشيطان المولود عند الولادة، وقيل: هو ألا يُصْرَع ذلك المولود الذي يذكر اسم الله عليه، ويستعاذ من الشيطان عند جماع أمه، وقيل: لم يُسلّط عليه من أجل بركة التسمية، وقيل: لم يضره في بدنه، وقيل: لا يضره في دينه، ولايفتنه إلى الكفر، وقيل: لم يضره بمشاركة أبيه في جماع أمه، فالذي يجامع ولا يسمي يلتف الشيطان على إحليله فيجامع معه، قال ابن حجر: "ولعل هذا أقرب الأجوبة". قلت: وكذلك القول الأول والثاني محتمل أيضًا.

وقال ابن بطال: "ولا يجوز أن يكون الضرر الذي يكفاه من الشيطان كل ما يجوز أن يكون من الشيطان، فلو عُصِم أحد من ضرر الشيطان لعصم منه النبي ﷺ، وقد اعترض عليه في الصلاة والقراءة". وقال القاضي عياض: "ولم يحمله أحد على العموم في جميع الضرر والوسوسة والإغواء". انظر: شرح صحيح البخاري، لابن بطال (٢٨٣/٧)، إكمال المعلم، للقاضي عياض (٦١٠/٤)، فتح الباري، لابن حجر (٢٢٩/٩). والله أعلم.

إسناده منقطع؛ أبو قلابة عبد الله بن زيد الجرمي لم يسمع من هشام. قاله ابن المديني(١٣).

وقد صححه الحاكم على شرط الشيخين، وأقرَّه الذهبي، وليس كذلك لعلة الانقطاع.

ولهشام بن عامرﷺ حديث بغير هذا اللفظ في صحيح مسلم (٢٩٤٦): «ما بين خلق آدم إلى قيام الساعة خلق أكبر من الدجال» وفي رواية: "أمر أكبر من الدجال".

وجاء أيضًا عن أبي قلابة عن رجل من أصحاب النبي ﷺ عند أحمد في مسنده (٢٣٤٨٧) بلفظ: "إن من بعدكم ـ أو إن من ورائكم ـــ الكذاب المضل، وإن رأسه من ورائه حبك حبك، وإنه سيقول: أنا ربكم، فمن قال: كذبت لست ربنا، ولكن الله ربنا، وعليه توكلنا، وإليه أنبنا، ونعوذ بالله منك، فلا سبيل له عليه". ورجاله ثقات رجال الشيخين غير صحابيه فلم يتبيّن. والله أعلم.

[٤/٦]– عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**ما يضر امرأة نزلت بين بيتين من الأنصار، أو نزلت بين أبويها**».

*** تخريج الحديث:**

يرويه هشام بن عروة، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: رواه هشام بن حسان، واختلف عنه:

- فرواه روح بن عبادة، واختلف عنه:

فرواه أحمد في مسنده (٢٦٢٠٧) واللفظ له، ومن طريقه أبو نعيم في الحلية (٩/٢٢٤)، والحاكم (٦٩٨٥).

ورواه يعقوب بن سفيان الفسوي في مشيخته (٨٦)، والبزّار (٥٢)، وابن حبان (٧٢٦٧)، ثلاثتهم عن يحيى بن حبيب. كلاهما (أحمد، ويحيى) عنه عن هشام بن حسان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ.

ورواه يحيى بن حبيب عنه عن هشام بن حسان عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها موقوفًا.

أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٨١٧).

ورواية الرفع أرجح؛ فهي من رواية الأكثر.

- ورواه يحيى بن معين عن السكن بن إسماعيل الأصم عن هشام بن حسان عن هشام بن عروة عن يحيى بن سعيد عن

(١٣) انظر: جامع التحصيل، للعلائي (ص٢١١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

عائشة قالت: ما ضر امرأة كانت بين حيين من الأنصار ألا تكون بين أبويها.
أخرجه ابن أبي حاتم في علل الحديث (٣٤٩/٦).
ورواية السكن أشبه.
الوجه الثاني: رواه الخليل بن مرة، وسلمة بن سعيد، عن هشام عن أبيه عن عائشة موقوفًا.
أخرجه الدارقطني في علله (٥٨/١٥).
ويظهر أن الراجح هو الوجه الأول: رواية السكن عن هشام بن حسان.

*** الحكم على الحديث:**

أعلّه أبو حاتم ورجح وقفه، قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي عن حديث رواه روح ... قال أبي: هذا الحديث أفسد حديث روح بن عبادة وبيّن علته، وهذا الصحيح، ولايحتمل أن يكون: عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ؛ فيروي عن يحيى بن سعيد عن عائشة، أشبه. ولو كان عن أبيه كان أسهل عليه حفظًا"(١٤).

قال الألباني: "وهذا في نقدي إعلال غريب، يخالف المعروف والمقرر في علم الحديث من ترجيح الأحفظ والأوثق على من دونه، والسكن هذا– وإن كان ثقة–؛ فليس هو مثل روح بن عبادة"(١٥).

قلت: وقد تبيّن الاختلاف على روح بن عبادة في وقفه ورفعه أيضًا، كما أن القرينة التي اعتمدها أبو حاتم وهي مخالفة الجادة في رواية هشام عن غير أبيه تدل على ضبطه لها، وهي من القرائن المرجحة التي قد يستعملها الأئمة في الترجيح بين الروايات، وقد سئِل الإمام أحمد عن الاختلاف في إسناد حديث وائل بن حجر ﷺ في رفع اليدين في الصلاة، فقال: "شعبة أثبت في عمرو بن مرة من حصين. القول قول شعبة. من أين يقع شعبة عن أبي البختري، عن عبد الرحمن اليحصبي عن وائل؟!". قال ابن رجب: "يشير إلى أن هذا إسناد غريب لا يحفظه إلا حافظ، بخلاف علقمة بن وائل، عن أبيه، فإنه طريق مشهور"(١٦).

---

(١٤) علل الحديث، لابن أبي حاتم (٣٤٩/٦).
(١٥) سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني (١٢٨٤/٧).
(١٦) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٨٤٣/٢).

ومع ترجيح رواية هشام عن يحي بن سعيد إلا أن في إسنادها انقطاع؛ فيحي بن سعيد لم يسمع من عائشة رضي الله عنها، قال ابن المديني: "لا أعلمه سمع من صحابي غير أنس"(١٧). كما يبعُد إدراكه لها؛ لتقدم وفاتها رضي الله عنها، وتأخر وفاته، فقد توفي رحمه الله سنة ١٤٤هـ وقيل بعدها.

وكذلك أعل الدارقطني رواية هشام بن عروة بالاختلاف عليه رفعًا ووقفًا، وقال: "وكلاهما غير محفوظ عن هشام"(١٨). فالحديث لايثبت رفعًا ولا وقفًا. والله أعلم.

[٥/٧]- عن بُرَيْدة بن الحُصَيب ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**ستكون بعدي بعوث كثيرة، فكونوا في بعث خراسان، ثم انزلوا مدينة مرو؛ فإنه بناها ذو القرنين، ودعا لها بالبركة، ولا يضر أهلها سوء**».

*** تخريج الحديث:**

أخرجه أحمد في مسنده (٢٣٠١٨) واللفظ له، ومن طريقه الخلّال في المنتخب من علله (١٧)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (١٢٤/١)، والطبراني في الأوسط (٨٢١٥)، وأبو نعيم في دلائل النبوة (٤٧٧)، والبيهقي في دلائل النبوة (٣٣٢/٦) كلهم من طريق أوس بن عبد الله بن بريدة عن أخيه سهل.

والطبراني في الكبير (١١٥١)، وابن عدي في الكامل (٣٦٣/٣) من طريق حسام بن مصك.

كلاهما (سهل، وحسام) عن عبد الله بن بريدة عن أبيه ﷺ.

*** الحكم على الحديث:**

منكر؛ قال الخلّال: "قال أبو عبد الله: هذا حديث منكر". وقال الطبراني، والبيهقي: "تفرّد به أوس بن عبد الله". قال الذهبي في ترجمة أوس: "قال البخاري: فيه نظر. وقال الدارقطني: متروك". ثم ساق هذا الخبر، وقال: "هذا منكر". وفي موضع آخر: "بل باطلا"(١٩). وذكر ابن الجوزي في العلل المتناهية (٣٠٩/١) رقم (٤٩٤، ٤٩٥) متابعة نوح بن أبي مريم لسهل بن عبد الله

(١٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٢٢٣/١١).

(١٨) علل الدارقطني (٥٨/١٥).

(١٩) ميزان الاعتدال، للذهبي (٢٧٨/١)، (٢٣٩/٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

بلفظٍ نحوه، إلا أنها لا تفيد؛ فنوح كذبوه في الحديث[٢٠]. وحسام ضعيفٌ يكاد يُترك، وذكر الذهبي هذا الحديث من مناكيره[٢١]. فالحديث لايثبت من جميع طرقه، ولا يعضد بعضها بعضًا؛ لشدة ضعفها ونكارتها. والله أعلم.

المبحث الثالث: أحاديث نفي الضُّرِّ التي تدل على نفي التأثير والبلاء، وفيه ثلاثة أحاديث:

[١/٨]– عن حذيفة ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**تُعْرَض الفتن على القلوب كالحصير عُودًا عُودًا، فأي قلب أُشْرِبَها، نُكِت فيه نُكْتةٌ سوداء، وأي قلب أنكرها، نُكِت فيه نُكْتةٌ بيضاء، حتى تصير على قلبين: على أبيض مثل الصفا فلا تضرُّهُ فتنة ما دامت السماوات والأرض، والآخر أسودُ مُرْبادًّا[٢٢] كالكُوزِ[٢٣]، مُجَخِّيًا[٢٤] لا يعرف معروفًا، ولا يُنْكِر مُنْكرًا، إلا ما أُشْرِب من هواه**»[٢٥].

---

(٢٠) انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (٧٢١٠).

(٢١) انظر: ميزان الاعتدال (٤٧٧/١)، تقريب التهذيب (١١٩٣).

(٢٢) مُرْبادًّا: الرُّبْدة: لون بين السواد والغبرة. ويريد اربداد القلب من حيث المعنى لا الصورة؛ فإن لون القلب إلى السواد ما هو. انظر: النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير (١٨٣/٢).

(٢٣) الكُوز: ما اتسع رأسه من أواني الشراب إذا كانت بِعُرى وآذان، فإن لم يكن لها عُرَى فهي أكواب، فإن كانت ملأى من شراب فهي أكواس، واحدها كأس. انظر: مشارق الأنوار، للقاضي عياض (٣٤٩/١).

(٢٤) مُجَخِّيًا: المجخِّي: المائل عن الاستقامة والاعتدال. النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير (٢٤٢/١).

(٢٥) قوله ﷺ: (فلا تضرُّه فتنة)، أي لا يصيب قلبه بليّة وظُلْمة، ولا تؤثر عليه عقيدة من العقائد الفاسدة، فهو أبيض مثل الصفا، قال القاضي عياض: "ليس تشبيههُ بالصفا لما تقدم من بياضه، لكن أخذ في وصفٍ آخر من شدته على عقد الإيمان وسلامته من الخلل، وأن الفتن لم تلصق به، ولم تؤثر فيه كالصفا، وهو الحجر الأملس الذي لا يعلق به شيء، بخلاف الآخر الذي شبَّهه بالكوزِ الخاوي الفارغ من الإيمان". إكمال المعلم، للقاضي عياض (٤٥٣/١). وقال ابن هبيرة: "الفتنة إذا قابلت القلب المؤمن فأنكرها إنكارًا يستثير له إيمانه ويستجيش له تقواه بالفزع إلى ربه، والحياء من خالقه سبحانه، كيف عرض له مثل ذلك، أو خطر في فكره، واعتذارًا من جبلته البشرية وكيف يتطرق هذا عليها، ومثله كانت حالته تلك كالانتفاض والغسل والتنقية لقلبه .. حتى يبيض القلب كله .. وهذه الفتن فهي تعرض في العقائد والأحوال والأقوال والأفعال .. وأن من الفتن التي تتشربها القلوب: اللهج بما شجر بين الصحابة ﷺ، والحكاية لما يقوله أهل البدعة، والمجالسة لأهل الشك في الآخرة". الإفصاح عن معاني الصحاح (٢٤١/٢-٢٤٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

*** تخريج الحديث:**

أخرجه البخاري (٥٢٥)، ومسلم (١٤٤) كلاهما من طريق الأعمش عن أبي وائل، بلفظ: ".. سمعت حذيفة قال: كنا جلوسًا عند عمر ﷺ، فقال: أيكم يحفظ قول رسول الله ﷺ في الفتنة؟، قلت: أنا كما قاله. قال: إنك عليه – أو عليها – لجريء، قلت: «فتنة الرجل في أهله وماله وولده وجاره، تكفرها الصلاة والصوم والصدقة، والأمر والنهي»، قال: ليس هذا أريد، ولكن الفتنة التي تموج كما يموج البحر، قال: ليس عليك منها بأس يا أمير المؤمنين، إن بينك وبينها بابًا مغلقًا، قال: أيُكسر أم يُفتح؟ قال: يُكْسر، قال: إذا لا يغلق أبدًا ..".

ومسلم (١٤٤) واللفظ له، من طريق رِبْعِي بن حِرَاش.

كلاهما (أبو وائل، ورِبْعِي) عن حذيفة ﷺ.

[٢/٩]– عن أسامة بن زيد ﷺ، أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ، فقال: إني أَعْزِل عن امرأتي، فقال له رسول الله ﷺ: «**لِمَ تفعل ذلك؟**»، فقال الرجل: أُشْفِق على ولدها، – أو على أولادها –، فقال رسول الله ﷺ: «**لو كان ذلك ضارًّا ضرَّ فارس والروم**». وقال زُهَير في روايته: «**إن كان لذلك فلا، ما ضار ذلك فارس، ولا الروم**».

*** تخريج الحديث:**

أخرجه مسلم (١٤٤٣)، من طريق حيوة عن عياش بن عباس عن أبي النضر عن عامر بن سعد، أن أسامة بن زيد، أخبر والده سعد بن أبي وقاص، أن رجلاً .. فذكره.

وقد دلَّ الحديث على أن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وقد قيل لبعض السلف: يزداد الإيمان وينقص؟، قال: نعم، يزداد حتى يصير أمثال الجبال، وينقص حتى يصير أمثال الهباء. والله أعلم. انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٢٢٦/٧).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

[٣/١٠]– عن جُدَامَة بنت وَهْب الأَسَـدِيَّة رضـي الله عنها، أنها سمعت رسـول الله ﷺ يقول: «**لقد هممت أن أنهى عن الغِيْلَة**(٢٦)، **حتى ذكرت أن الروم وفارس يصنعون ذلك، فلا يضر أولادهم**»(٢٧).

*** تخريج الحديث:**

أخرجه مسـلم (١٤٤٢) من طريق مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن عائشـة رضـي الله عنها عن جُدَامَة الأَسَديّة رضي الله عنها.

وجاء عند الترمذي (٢٠٧٦) من طريق يحيى بن أيوب عن محمد بن عبد الرحمن به، بلفظ: "ولا يقتلون أولادهم". وليس فيه نفي الضـر. وإسـناده حسـن؛ فيه يحيى بن أيوب بن أبي زرعة لا بأس به(٢٨)، وبقية رجاله ثقات. قال الترمذي: "وهذا حديث حسن صحيح". ويرتقي للصحيح لغيره. والله أعلم.

---

(٢٦) الغِيْلَة: الاسـم من الغَيْل، وهو أن يجامع الرجل زوجته وهي مُرْضِـع. وقيل: أن تُرضِـع المرأة وهي حامل. انظر: النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير (٤٠٢/٣).

قال القرطبي: "ومراده ﷺ بالحديث: المعنى الأول دون الثاني؛ لأنه هو الذي يحتاج إلى نظر في كونه يضـر الولد، حتى احتاج النبي ﷺ إلى أن ينظر إلى أحوال غير العرب، الذين يصـنعون ذلك، فلما رأى أنه لا يضـر أولادهم لم ينه عنه. وأما الثاني: فضـرره معلوم للعرب وغيرهم، بحيث لا يحتاج إلى نظر، ولا فكر". المفهم، للقرطبي (١٧٤/٤).

(٢٧) قوله ﷺ: (ما ضار ذلك فارس، ولا الروم)، وقوله ﷺ: (فلا يضر أولادهم)، لمّـا كان وطء الرجل زوجته وهي ترضع مظنة أن تحمل فإذا حملت فسد اللبن على الصبي، وفسد به جسده وضعفت قوته، وربما أثَّر ذلك في عقله، كانت العرب تكرهه وتتقيه؛ لذا همَّ النبي ﷺ أن ينهى عن الغِيلة، لكنه ذكر أن فارس والروم يصنعون ذلك ولا يؤثر على أولادهم، ولا يلحقهم الضرر في الجملة. ويحتمل أن النبي ﷺ أراد أنه لا يضـر ضـررًا عامًّا، وإنما يضـر في النادر؛ فلذلك لم ينه عنه، ولم يُحرّمه رفقًا بالناس؛ لما في ذلك من المشـقة على من له زوجة واحدة، وهذه مشـقة عامة فكانت مراعاتها أرفق بأمته من المشـقة الخاصـة التي لا تلحق إلا اليسـير من الأطفال. انظر: التمهيد، لابن عبد البر (٩٢/١٣)، المنتقى شرح الموطأ، للباجي (١٥٦/٤)، كشف المشكل، لابن الجوزي (٤٨٨/٤). والله أعلم.

(٢٨) انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (٧٥١٠).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

المبحث الرابع: أحاديث نفي الضُّرِّ التي تدل على عدم نقص ثواب العمل، وفيه حديثان:

[١/١١]– عن طلحة بن عبيد الله ﷺ، قال: كنا نُصَـلِّي والدواب تمر بين أيدينا، فذكرنا ذلك لرسـول الله ﷺ فقال: «**مثل مؤخرة الرَّحْل**(٢٩) **تكون بين يدي أحدكم، ثم لا يَضُرُّه ما مَرَّ بين يديه**»(٣٠).

*** تخريج الحديث:**

أخرجه مسلم (٤٩٩) من طريق عمر بن عبيد عن سِمَاك بن حرب عن موسى بن طلحة عن أبيه ﷺ.

ومن طريق أبي الأحوص عن سماك، بلفظ: "إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرحل فليُصَلِّ، ولا يُبَال من مَرَّ وراء ذلك".

وجاء عن عائشة، وأبي ذر، وأبي هريرة ﷺ عند مسلم في صحيحه (٥٠٠)، (٥١٠)، (٥١١) تعيين مقدار السترة، وليس في لفظ حديثهم نفي الضر.

[٢/١٢]– عن سَمُرَة بن جُنْدَب ﷺ، قال: قال رسـول الله ﷺ: «**أحب الكلام إلى الله أربع: سـبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، لا يضرك بأيهن بدأت** ..» (٣١).

---

(٢٩) مؤخرة الرَّحْل: هي الخشبة التي يستند إليها الراكب. انظر: الصحاح، للجوهري (٥٧٧/٢).

(٣٠) قوله ﷺ: (ثم لا يضرُّه ما مرَّ بين يديه): أي لا يضره الضرر العائد إلى نقص صلاة المصلي، وفيه إشعار بأنه لا ينقص شيء من صلاة من اتخذ سترةً لمرور من مرَّ بين يديه – أي ما وراء هذه السترة لا بينه وبين سترته–؛ لأنه قد فعل المشروع من الإعلام بأنه يصلي، فإن لم يفعل ذلك حصل النقص في صلاته، وهذا مقيّد ما إذا كان منفردًا أو إمامًا، وأما إذا كان مؤتمًّا فسترة الإمام سترة له، وقد بوّب البخاري في صحيحه، وقال: "باب: سترة الإمام سترة من خلفه". انظر: صحيح البخاري (١٠٥/١)، نيل الأوطار، للشوكاني (٧/٣).

وفي الحديث دلالة على مشـروعية اتخاذ المصـلي سـترةً أمامه، وقال النووي: "وأقل السـترة مثل مؤخرة الرحل، وهي قدر عظم الذراع، .. ويحصل بأي شيء أقامه بين يديه، وشرط مالك أن يكون في غِلَظ الرمح". شرح صحيح مسلم، للنووي (٢١٦/٤).

(٣١) قوله ﷺ: (لا يضـــرك بأيهن بدأت)، أي أن تقديم بعض هذه الكلمات على بعض لا ينقص ثوابها، ولا يوقف قبولها؛ لأنها كلها كلمات جامعات طيبات مباركات فلا يلزم فيها الترتيب. انظر: المفهم، للقرطبي (٤٦١/٥).

قال الطيبي: "العزيمة أن يراعي الترتيب، والعدول عنه رخصـة، ورفع للجُناح". الكاشـف، للطيبي (١٨١٩/٦). واسـتحسـن الحافظ ابن حجر أن يبدأ بالتسبيح ثم التحميد ثم التكبير ثم التهليل، فقال: "الأولى البداءة بالتسبيح؛ لأنه يتضمن نفي النقائص عن الباري سبحانه

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

*** تخريج الحديث:**

أخرجه مسلم (٢١٣٧) من طريق منصور عن هِلَال بن يَسَاف عن رَبِيع بن عُمَيْلَة عن سَمُرة ﷺ.

وعند ابن ماجه (٣٨١١)، وأحمد (٢٠٢٢٣) بسند صحيح، بلفظ: "أفضل الكلام". وزاد أحمد: "بعد القرآن – وهو من القرآن – ..". وعند أبي داود الطيالسي في مسنده (٩٤١)، وأحمد (٢٠١٢٦) بسند صحيح، بلفظ: "أربع من أطيب الكلام، وهن من القرآن". وعند ابن حبان (٨٣٩) بسند صحيح، بلفظ: "أفضل الكلام أربع، لا تبالي بأيهن بدأت".

المبحث الخامس: أحاديث نفي الضُّرِّ التي تدل على عدم وقوع الضرر كُليًّا، وفيه سبعة أحاديث:

[١/١٣]– عن معاوية بن أبي سفيان ﷺ، يقول: سمعت النبي ﷺ، يقول: «**لا يزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله، لا يضرُّهُم من خذلهم، ولا من خالفهم، حتى يأتيهم أمر الله وهم على ذلك**»(٣٢).

*** تخريج الحديث:**

أخرجه البخاري (٣٦٤١) واللفظ له، ومسلم (١٠٣٧)، كلاهما من طريق ابن جابر عن عمير بن هانئ عن معاوية ﷺ. وفي آخر لفظ مسلم: "وهم ظاهرون على الناس". وفي لفظٍ آخر للبخاري (٧٤٦٠): "ما يضرهم من كذّبهم". وفي الباب ألفاظ

وتعالى، ثم التحميد؛ لأنه يتضمن إثبات الكمال له؛ إذ لا يلزم من نفي النقائص إثبات الكمال، ثم التكبير؛ إذ لا يلزم من نفي النقائص وإثبات الكمال أن يكون هناك كبير آخر، ثم يختم بالتهليل الدال على انفراده سبحانه وتعالى بجميع ذلك". فتح الباري، لابن حجر (٣٢٨/٢). والله أعلم.

(٣٢) قوله ﷺ: (لا يضرُّهم من خذلهم ..)، أي: لا يضرهم كل الضرر في دينهم وأمرهم، من خذلهم من الخلق، وترك عونهم ونصرتهم، بل يضر نفسه، ويظلمها، وكذلك من خالفهم ولم يوافقهم على أمرهم، حتى يأتي موتهم أو ينقضي عهدهم؛ إذ العاقبة للمتقين(٣٢). واختلف العلماء في هذه الطائفة: فقال ابن المبارك، وأحمد بن حنبل، وابن المديني، وغيرهم: هم أصحاب الحديث، وقيل: أهل العلم، وقيل: المرابطون على ثغر الشام(٣٢). قال النووي: "ويحتمل أن هذه الطائفة مفرقة بين أنواع المؤمنين، منهم شجعان مقاتلون، ومنهم فقهاء، ومنهم محدثون، ومنهم زهاد، وآمرون بالمعروف وناهون عن المنكر، ومنهم أهل أنواع أخرى من الخير، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين بل قد يكونون متفرقين في أقطار الأرض"(٣٢). وهذا الأظهر؛ جمعًا بين الأقوال، وما أشارت إليه ألفاظ الحديث الأخرى. والله أعلم. انظر: شرح صحيح مسلم، للنووي (٦٦/١٣-٦٧)، فتح الباري، لابن حجر (٢٩٣/١٣)، إرشادي الساري، للقسطلاني (٧٥/٦)، مرقاة المفاتيح، للقاري (٤٠٤٧/٩).

نحوه عن ثوبان عند مسلم (١٩٢٠)، وعقبة بن عامر عند مسلم أيضًا (١٩٢٤)، وأبي هريرة عند ابن ماجه (٧)، وأحمد (٨٢٧٤)، وإسناده صحيح، وعن غيرهم ﷺ(٣٣).

[٢/١٤]– عن سعد بن أبي وقاص ﷺ، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من تصبَّح كل يوم سبع تمرات عَجْوة، لم يضرُّه في ذلك اليوم سُمٌّ ولا سِحْر**»(٣٤).

*** تخريج الحديث:**

أخرجه البخاري (٥٤٤٥) واللفظ له، ومسلم (٢٠٤٧)، من طريق هاشم بن هاشم.

---

(٣٣) فقد جاء عن جملة من الصحابة (خارج الكتب الستة). وللاستزادة، انظر: الخلاصة في أحاديث الطائفة المنصورة، لعلي الشحود، والأحاديث الواردة في الطائفة المنصورة، د.حافظ الحكمي، مجلة الجامعة الإسلامية (العدد ١٣٨).

(٣٤) قوله ﷺ: (لم يضرُّه في ذلك اليوم سُمٌّ ولا سِحْر)، أي لا يصيبه ضرر ولا أذية من المواد السامة أو السحرية، فيُحفظ من جميع الأشياء الضارة جسميًّا أو نفسيًّا، وهذا فيمن يأكل كل يومٍ سبع تمرات عجوة صباحًا قبل أن يطعم شيئًا. انظر: منار القاري، حمزة قاسم (١٥٢/٥). وقيّدتها بعض الروايات بعجوة عالية المدينة، كما في حديث عائشة رضي الله عنها في صحيح مسلم (٢٠٤٨): "إن في عجوة العالية شفاء، – أو إنها ترياق – أوَّل البُكرة". وزاد أحمد (٢٤٤٨٤): "أول البُكرة على الريق". وقيّدت بعض الروايات دفع ضرر السُّمّ والسِّحْر إلى الليل، وقد بيّن ابن حجر مفهوم ذلك، وقال: "أن السِّرَّ الذي في العجوة من دفع ضرر السِّحْر والسُّمّ يرتفع إذا دخل الليل في حق من تناوله من أول النهار". فتح الباري، لابن حجر (٢٣٩/١٠).

وقال الخطابي: "وكونها عوذةٌ من السُّم والسحر إنما هو من طريق التبرك لدعوةٍ سبقت من النبي ﷺ فيها، لا لأن من طبع التمر أن يصنع شيئًا من ذلك". أعلام الحديث، للخطابي (٢٠٥٤/٣).

قال ابن قيّم الجوزية: "ونفع هذا العدد من هذا التمر من هذا البلد من هذه البقعة بعينها من السُّمِّ والسِّحْر، بحيث تمنع إصابته من الخواص التي لو قالها بقراط وجالينوس وغيرهما من الأطباء، لتلقاها عنهم الأطباء بالقبول والإذعان والانقياد، مع أن القائل إنما معه الحدس والتخمين والظن، فمن كلامه كله يقين وقطع وبرهان، ووحي أولى أن تتلقى أقواله بالقبول والتسليم، وترك الاعتراض"(٣٤). زاد المعاد، لابن القيم (٩٢/٤).

وقد يقول قائل: هل خصوصية العجوة ونفعها في دفع السموم والسحر خاص بزمن النبي ﷺ أم أنه في كل زمان؟، قال القرطبي: "كل ذلك محتمل، والذي يرفع هذا الاحتمال التجربة المتكررة، فإن وجدنا ذلك كذلك في هذا الزمان؛ علمنا أنها خاصة دائمة، وإن لم نجده مع كثرة التجربة، علمنا أن ذلك مخصوص بزمان ذلك القول". المفهم، للقرطبي (٣٢٢/٥). والله أعلم.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

وليس في لفظ مسلم: "كل يوم". وفي لفظ آخر له من طريق أبي طوالة: "من أكل سبع تمرات مما بين لابتيها حين يصبح، لم يضره سُمٌّ حتى يمسي". كلاهما (هاشم، وأبو طوالة) عن عامر بن سعد عن أبيه ﷺ.

[٣/١٥]– عن أبي قتادة الأنصاري ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «**الرؤيا الصالحة من الله، والحُلُم من الشيطان، فإذا حَلَم أحدكم حُلُمًا يخافه فليبصق عن يساره، وليتعوذ بالله من شرها، فإنها لا تضره**»(٣٥).

*** تخريج الحديث:**

أخرجه البخاري (٣٢٩٢) واللفظ له، من طريق يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة.

ومسلم (٢٢٦١)، من طريق الزهري عن أبي سلمة. كلاهما (عبد الله، وأبو سلمة) عن أبي قتادة ﷺ.

[٤/١٦]– عن خولة بنت حكيم السُّلَميّة رضي الله عنها، قالت: سمعت رسول الله ﷺيقول: «**من نزل منزلاً ثم قال: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق، لم يضره شيء، حتى يرتحل من منزله ذلك**».

*** تخريج الحديث:**

أخرجه مسلم (٢٧٠٨) من طريق يزيد بن أبي حبيب عن الحارث بن يعقوب عن يعقوب بن عبد الله عن بُسْر بن سعيد عن سعد بن أبي وقاص عن خولة رضي الله عنها.

---

(٣٥) قوله ﷺ: (فإنها لا تضره)، أي أن الحلم الذي رآه المرء وأخافه وأحزنه لا يضره إذا عمل بما جاءت به الأخبار، من البصق أو النفث عن يساره ثلاث مرات حين يهب من نومه، ويستعيذ بالله من شرّه وشرِّ الشيطان، ويتحوّل عن جنبه الذي كان عليه، ولا يُحدِّث به أحدًا؛ لأن المؤمن الواثق بفضل الله عز وجل إذا فعل هذا زال عنه شغل البال بها ورجع إلى التوكل على الله عز وجل، ويحتمل أن يريد بذلك أن الله تعالى قد قدَّر أنه إذا فعل هذا لا يصيبه شيء مما رآه في منامه، وإن ترك ذلك أصابه ما رآه في منامه، كحال الداعي إذا دعا صُرِف عنه البلاء، وإن لم يدع نزل به ذلك البلاء. انظر: المنتقى شرح الموطأ، للباجي (٢٧٧/٧)، شرح صحيح مسلم، للنووي (١٨/١٥).

قال النووي: "جعل الله هذا سببًا لسلامته من مكروه يترتب عليها، كما جعل الصدقة وقاية للمال وسببًا لدفع البلاء، فينبغي أن يجمع بين هذه الروايات ويعمل بها كلها، فإذا رأى ما يكرهه نفث عن يساره ثلاثًا، قائلاً: أعوذ بالله من الشيطان، ومن شرِّها، وليتحول إلى جنبه الآخر، وليصل ركعتين، فيكون قد عمل بجميع الروايات، وإن اقتصر على بعضها أجزأه في دفع ضررها بإذن الله تعالى كما صرحت به الأحاديث". شرح صحيح مسلم، للنووي (١٨/١٥). وقال ابن عبد البر: "وفيه دليل على أن الرؤيا السيئة لا تضر من استعاذ بالله من شرها ونفث عن يساره، والرؤيا السيئة حُلم وتهويل من الشيطان، وتحزين لابن آدم". التمهيد، لابن عبد البر (١٤٧/٢٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

وفي رواية عند أحمد (٢٧٣١١): "ثلاثًا". وإسـنادها ضـعيف جدًّا؛ فهي من طريق الربيع بن مالك، قال الذهبي: "قال ابن حبان: منكر الحديث جدًّا. وقال البخاري: لم يثبت حديثه"(٣٦).

[٥/١٧]– عن أبي هريرة ﷺ، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسـول الله، ما لقيت من عقرب لدغتني البارحة، قال: «**أما لو قلت حين أمسيت: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق، لم تضرك**»(٣٧).

*** تخريج الحديث:**

أخرجه مسلم (٢٧٠٩) من طريق القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ.

وفي رواية عند الترمذي (٥٨٣/٥)، وأحمد (٧٨٩٨)، والنسـائي في الكبرى (١٠٣٥١)، بلفظ: "من قال إذا أمسـى ثلاث مرات: أعوذ بكلمات الله التامات من شـر ما خلق، لم تضـره حمة تلك الليلة". واللفظ لأحمد. وإسـنادها صـحيح. وفي رواية عند ابن ماجه (٣٥١٨)، بلفظ: "ما ضره لدغ عقرب حتى يصبح". وصحح إسنادها البوصيري في الزوائد(٣٨)، وقال أبو نعيم في الحلية (١٤٣/٧): "تفرّد به الأشـجعي عن الثوري". والأشـجعي هو عبيد الله بن عبد الرحمن، قال ابن حجر: "ثقة مأمون، أثبت الناس كتابًا في الثوري"(٣٩). فتفرده لا يضر. والله أعلم.

---

(٣٦) ميزان الاعتدال، للذهبي (٤٢/٢).

(٣٧) أي لم يضـره ويؤذيه مخلوق لا عقرب ولا غيرها؛ لأنه تعوّذ بالخالق، وقيّده بعض أهل العلم بالمخلوقات مما فيه ضـرر، وقيل: يشـمل سـائر المضـرات من الداخل وهو النفس والهوى، ومن الخارج وهو الشـيطان، وغيره من المؤذيات، والحمل على التعميم أولى من التقييد؛ فتنكير (شـيء) يفيد المبالغة. وقال أبو الوليد الباجي: "يريد – والله أعلم – أن تعوذه إنما يتناول مدة مقامه فيه". المنتقى شـرح الموطأ، للباجي (٣٠٣/٧). فلا يضـره شـيء ما دام في منزله ذاك. وقال الزرقاني: "وشـرط نفع ذلك الحضـور والنية، وهي اسـتحضـار أنه ﷺ أرشـده إلى التحصن به، وأنه الصادق المصدوق، فلو قاله أحد، واتفق أنه ضره شيء؛ فلأنه لم يقله بنية وقوة يقين، وليس ذلك خاصًا بمنازل السفر، بل عام في كل موضـع جلس فيه، أو نام". وقال في تعليقه على حديث أبي هريرة ﷺ: "(لم تضـرك): بأن يحال بينك، وبين كمال تأثيرها بحسب كمال التعوذ، وقوته وضعفه؛ لأن الأدوية الإلهية تمنع من الداء بعد حصوله، وتمنع من وقوعه، وإن وقع لم يضر". شرح الزرقاني على الموطأ (٦١٨/٤)، (٤/ ٥٤٠). والله أعلم.

(٣٨) انظر: مصباح الزجاجة، للبوصيري (٧٢/٤).

(٣٩) تقريب التهذيب، لابن حجر (٤٣١٨).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

[٦/١٨]– عن عثمان بن عفان ﷺ، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**ما من عبد يقول في صباح كل يوم، ومساء كل ليلة: بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء، وهو السميع العليم، ثلاث مرات، فيضرّه شيء**»(٤٠).

*** تخريج الحديث:**

يرويه أبان بن عثمان، ويُروى عنه مرفوعًا، وموقوفًا عليه.

أولاً: رواية الرفع: وجاءت عنه من أربعة طرق:

الطريق الأول: عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن أبان بن عثمان عن عثمان ﷺ.

أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (٧٩)، ومن طريقه الترمذي (٣٣٨٨) واللفظ له، وابن ماجه (٣٨٦٩)، والبخاري في الأدب المفرد (٦٦٠)، والنسائي في الكبرى (١٠١٠٦)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٠٧٦).

وعند البخاري في أوله: "من قال صباح كل يوم، ومساء كل ليلة ثلاثًا ثلاثًا .." ثم ذكره.

وأحمد (٤٤٦) من طريق عبيد بن أبي قرة. وليس في لفظه ذكر العدد (ثلاث مرات)، ولا تحديد الصباح والمساء. وفي رقم (٤٧٤) من طريق سُرَيْج بن النعمان.

والدولابي في الكنى والأسماء (٥٥) من طريق داود بن عمرو، وابن فِيْل البَالِسِي في جزئه (٣٧) من طريق داود بن منصور، ويحيى بن الطَّبَّاع. والخرائطي في مكارم الأخلاق (٨٧٠) من طريق سعد بن عبد الحميد.

أربعتهم بلفظٍ في أوله: "من قال في أول يومه أو في أول ليلته ..". وفي آخره: "لم يضره شيء في ذلك اليوم، أو في تلك الليلة". وليس في لفظ الخرائطي ذكر العدد (ثلاث مرات).

---

(٤٠) قوله ﷺ: (بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء ..)، أي من قال هذا الذكر في هذه الأوقات وكرره ثلاث مرات متواليات أو متفرقات باعتقاد حسن ونية خالصة لم تصبه مضرّة.

فدل الحديث على أن هذه الكلمات تدفع عن قائلها كل ضرٍّ كائنًا ما كان، من طعام أو هامة أو دابة أو عاهة أو عدو أو شيء من مخلوقات الله في الأرض أو في السماء، وأنه لا يصاب بشيء في ليله ولا نهاره إذا قالها في الليل والنهار، سواء قالها في أولهما أو في أثنائهما. انظر: شرح سنن أبي داود، لابن رسلان (٣٣٢/١٩)، مرقاة المفاتيح، للقاري (١٦٥٩/٤)، تحفة الذاكرين، للشوكاني (ص٩٥). والله أعلم.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

والحاكم في مستدركه (١٨٩٥)، ومن طريقه البيهقي في الأسماء والصفات (٢)، من طريق عبد الله بن مسلمة. ثمانيتهم (الطيالسي، وعبيد، وسريج، وداود بن عمرو، وداود بن منصور، ويحيى، وسعد، وعبد الله) عن ابن أبي الزناد به. وهذا الوجه رجال إسناده ثقات عدا ابن أبي الزناد، فمتكلم فيه:
قال ابن المديني: "كان عند أصحابنا ضعيفا"(٤١). وضعفه ابن سعد(٤٢)، وابن معين(٤٣)، وأحمد بن حنبل(٤٤)، والنسائي(٤٥)، والعقيلي(٤٦). وفي رواية لأحمد: "مضطرب الحديث"(٤٧). وفي رواية لابن معين: "لا يحتج بحديثه"(٤٨). وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به"(٤٩). وقال ابن حبان: "كان ممن ينفرد بالمقلوبات عن الأثبات؛ وكان ذلك من سوء حفظه، وكثرة خطئه، فلا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، فأما فيما وافق الثقات فهو صادق في الروايات يحتج به"(٥٠). وقال ابن عَدِي: "وبعض ما يرويه، لا يتابع عليه، وهو ممن يكتب حديثه"(٥١).

---

(٤١) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص١٣١).
(٤٢) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد (٤١٦/٥).
(٤٣) انظر: تاريخ ابن معين (رواية الدارمي) (ص١٥١).
(٤٤) انظر: الضعفاء الكبير، للعقيلي (٣٤٠/٢).
(٤٥) انظر: الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص٦٨).
(٤٦) انظر: الضعفاء الكبير، للعقيلي (٣٤٠/٢).
(٤٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢٥٢/٥).
(٤٨) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٢٣٠/٣)، (٢٥٧/٣).
(٤٩) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢٥٢/٥).
(٥٠) المجروحين، لابن حبان (٥٦/٢).
(٥١) الكامل، لابن عدي (٤٥٣/٥).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

ووثقه مالك(٥٢)، والترمذي(٥٣)، والعجلي(٥٤). وقال ابن المديني: "حديثه بالمدينة حديث مقارب، وما حدث به بالعراق فهو مضطرب، وقد نظرت فيما روى عنه سليمان بن داود الهاشمي فرأيتها مقاربة"(٥٥). وقال يعقوب بن شيبة: " ثقة صدوق، في حديثه ضعف"(٥٦). وقال الذهبي: "مَشَّاه جماعة وعَدَّلوه، وكان من الحفاظ المكثرين، ولا سيما عن أبيه، وهشام بن عروة .. وهو إن شاء الله حسن الحال في الرواية"(٥٧). وقال أيضًا: "حديثه من قبيل الحسن"(٥٨). وقال ابن حجر: "صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد، وكان فقيهًا"(٥٩). وقال في موضع آخر: "ثقة عند الجمهور وتكلم فيه بعضهم بما لا يقدح فيه"(٦٠). وقال أيضًا: "غاية أمره أنه مختلف فيه فلا يتجه الحكم بصحة ما ينفرد به، بل غايته أن يكون حسنًا"(٦١).

وخلاصة القول فيه: أنه حسن الحديث عدا ما حدّث به في العراق ففيه اضطراب، واستثنى ابن المديني رواية سليمان بن داود الهاشمي عنه فهي مقاربة، وأعل بعض الأئمة حديثه إذا تفرّد.

الطريق الثاني: ابن أبي فُدَيْك عن يزيد بن فراس عن أبان بن عثمان عن عثمان ﷺ.

أخرجه عبد بن حُمَيد في المنتخب من مسنده (٥٤) عن محمد بن عمرو. وليس في لفظه نفي الضّر، ولا ذكر العدد (ثلاث مرات)، وفيه: ".. حُفِظ حتى يمسي، ومن قالها حين يمسي حُفِظ حتى يصبح".

والنسائي في الكبرى (١٠١٠٧) عن دُحَيم. وليس في لفظه نفي الضّر، ولا ذكر العدد (ثلاث مرات)، وفيه: "..لم يصبه في يومه فجأة بلاء، ومن قالها حين يمسي لم يصبه في ليلته فجأة بلاء".

---

(٥٢) انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/٥٧٥).
(٥٣) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (٦/١٧٣).
(٥٤) انظر: معرفة الثقات، للعجلي (٢/٧٦).
(٥٥) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (١١/٤٩٤).
(٥٦) تهذيب الكمال، للمِزّي (١٧/٩٩).
(٥٧) ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/٥٧٦).
(٥٨) سير أعلام النبلاء، للذهبي (٨/١٦٨).
(٥٩) تقريب التهذيب، لابن حجر (٣٨٦١).
(٦٠) نتائج الأفكار، لابن حجر (١/٢٩٩).
(٦١) فتح الباري، لابن حجر (١٣/١٨٧).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

كلاهما (محمد بن عمرو، ودُحَيْم) عن ابن أبي فُدَيْك به. وهذا الوجه في إسناده يزيد بن فراس، مجهول(٦٢).

الطريق الثالث: أبو مودود عن محمد بن كعب عن أبان بن عثمان عن عثمان ﷺ.

أخرجه أبو داود (٥٠٨٩)، وعبد الله بن أحمد في زوائده (٥٢٨)، والبزّار (٣٥٧)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (١٥)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٠٧٤، ٣٠٧٥)، وابن حبان (٨٥٢، ٨٦٢)، والطبراني في الدعاء (٣١٧)، وابن السّنّي في عمل اليوم والليلة (٤٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٧٢)، من طريق أنس بن عياض. والخرائطي في مكارم الأخلاق (٨٧١) من طريق هارون بن معروف وعلي بَحْر القطان. ثلاثتهم (أنس، وهارون، وعلي) عن أبي مودود به.

وليس في لفظ أبي داود، وعبد الله بن أحمد، والنسائي، والطحاوي، والخرائطي، وابن حبان، والطبراني، وابن السّنّي، والبيهقي، نفي الضّر، وفي آخره: "لم تفجأه فاجئة بلاء حتى الليل، ومن قالها حين يمسي، لم تفجأه فاجئة بلاء، حتى يصبح إن شاء الله". واللفظ لعبد الله بن أحمد، والبقية بنحوه، وليس عند البزّار، والنسائي، والطحاوي، ذكر العدد (ثلاث مرات).

وأخرجه أبو داود (٥٠٨٨) عن عبد الله بن مسلمة، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٩٢٧٥)، عن زيد بن الحُباب.

كلاهما (عبد الله، وزيد) عن أبي مودود عمن سمع أبان بن عثمان عن عثمان.

وأخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (١٦) عن محمد بن علي عن عبد الله بن مسلمة.

وأبو نعيم في الحلية (٤٢/٩)، من طريق ابن مهدي. كلاهما (عبد الله، وابن مهدي) عن أبي مودود عن رجل عمن سمع أبان.

واختلف في تعيين هذا الرجل المبهم الذي روى عنه أبو مودود:

فقال البزّار: "وأنس بن عياض وصله وسمّى الرجل، وقال: هو محمد بن كعب".

وذكر الطحاوي عن يونس بن عبد الأعلى أنه قال: "لا أعلمه إلا محمد بن كعب"(٦٣)، ولم يذكر في إسناده: "عن عثمان ﷺ". وقد أنكر ابن مهدي أن يكون: عن محمد بن كعب، وقال: هو باطل(٦٤).

وسُئِل أبو زرعة الرازي عن هذا الحديث من هذا الوجه، فقال: "هذا خطأ، والصحيح: ما حدثنا القعنبي، قال: حدثنا أبو مودود، عن رجل، قال: حدثنا من سمع أبان بن عثمان .." (٦٥).

---

(٦٢) انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (٧٧٦٢).

(٦٣) شرح مشكل الآثار، للطحاوي (٣٠٧٣).

(٦٤) انظر: علل الحديث، لابن أبي حاتم (٤١٢/٥-٤١٣).

(٦٥) علل الحديث، لابن أبي حاتم (٤٥٢/٥).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

وذكر الدارقطني أن القول المضـــبوط عن أبي مودود ما رواه ابن مهدي وأبو عامر العقدي، إذ قالا: "عن أبي مودود، قال: حدثني رجل، عمن سمع أبان بن عثمان، عن عثمان". وقال: "ومن قال فيه: عن محمد بن كعب القرظي فقد وهم"(٦٦).
وقال ابن حجر: "وهي علة خفية، راجت على البزّار وابن حبان"(٦٧). وعليه فهذا الوجه لا يثبت؛ لما فيه من إبهامٍ لبعض رواته.

الطريق الرابع: المنذر بن عبد الله الحزامي عن أبان بن عثمان عن عثمان ﷺ.

أخرجه ابن عساكر في تاريخه (١٤٨/٦) من طريق قدامة بن محمد المدني عن المنذر به.
وإسناده فيه ضعف؛ ففيه أبو الطيب أحمد بن إبراهيم الشيباني، لم أقف على من بيّن حاله سوى قول الذهبي: "وُثِّق"(٦٨)، ولم أقف له على متابع. وقدامة بن محمد مختلف فيه، قال ابن معين: "لا أعرفه". قال ابن أبي حاتم: "يعني لا يخبره، وأما قدامة فمشـــهور"(٦٩). وقال أبو زرعة: "لا بأس به"(٧٠). وقال أبو حاتم: "ليس به بأس"(٧١). وقال الذهبي: "تكلم فيه ابن حبان، ومشَّاه غيره"(٧٢). وقال ابن حجر: "صـدوق يخطئ"(٧٣). ومن هذه حاله لا يحتمل تفرّده، وأما شيخه المنذر بن عبد الله فهو مقبول(٧٤)، وقد توبع.

---

(٦٦) علل الدارقطني (٨/٣).
(٦٧) نتائج الأفكار، لابن حجر (٣٦٩/٢).
(٦٨) تاريخ الإسلام، للذهبي (٦٦٧/٧).
(٦٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١٢٩/٧).
(٧٠) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١٢٩/٧).
(٧١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١٢٩/٧).
(٧٢) ميزان الاعتدال، للذهبي (٣٨٦/٣).
(٧٣) تقريب التهذيب، لابن حجر (٥٥٢٩).
(٧٤) انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (٦٨٨٨).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

ثانيًا: رواية الوقف:

أخرجها النسائي في عمل اليوم والليلة (١٧) من طريق الليث بن سعد عن العلاء بن كثير عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبان بن عثمان أنه قال: من قال حين يمسي: سبحان الله العظيم وبحمده، لا حول ولا قوة إلا بالله، لم يضره شيء حتى يصبح، وإن قال حين يصبح لم يضره شيء حتى يمسي ..

وإسنادها لايثبت؛ فأبو بكر بن عبد الرحمن مقبول(٧٥)، ولم أقف له على متابع. وأما متابعة الزهري له(٧٦)، فإسنادها ضعيف؛ فيه الحجاج بن فُرَافِصَة متكلم فيه، قال ابن معين: "لا بأس به"(٧٧). وقال أحمد بن حنبل: "رجل زاهد ليس به بأس"(٧٨). وقال أبو زرعة: "ليس بالقوي"، وقال أبو حاتم: "شيخ صالح متعبد"(٧٩). وقال ابن حبان: "يخطئ ويهم"(٨٠). فهو صدوق فيه ضعف. والراوي عنه إسماعيل بن إبراهيم الصائغ، قال البخاري: "سكتوا عنه"(٨١). قال الذهبي:"وعلمنا مقصده بها بالاستقراء، أنها بمعنى: تركوه"(٨٢). وقال أبو حاتم: "شيخ"(٨٣). فهو ضعيف على اختلاف مرتبة ضعفه.

*** الحكم على الحديث:**

معلول؛ فكل طرقه لا تخلو من مقال، وأمثلها طريق ابن أبي الزناد، قال عنه الترمذي: "حديث حسن صحيح غريب". وقال الدارقطني: "وهذا متصل، وهو أحسنها إسنادًا"(٨٤). إلا أن ابن أبي الزناد تفرد ولم يُتابع، وهو ممن لا يحتمل تفرده لما فيه

---

(٧٥) انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (٧٩٧٧).
(٧٦) عمل اليوم والليلة، للنسائي (١٨).
(٧٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١٦٥/٣).
(٧٨) العلل ومعرفة الرجال (رواية عبد الله) (٦/٣).
(٧٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١٦٥/٣).
(٨٠) الثقات، لابن حبان (٢٠٣/٦).
(٨١) ميزان الاعتدال، للذهبي (٢١٥/١).
(٨٢) الموقظة، للذهبي (ص٨٣).
(٨٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١٥٢/٢).
(٨٤) علل الدارقطني (٨/٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

من مقال، وأعل النسائي الحديث به، فقال: "عبد الرحمن بن أبي الزناد ضعيف، ويزيد بن فراس مجهول، لا نعرفه"(٨٥). والله أعلم.

[٧/١٩]– عن الوليد بن الوليد ﷺ أنه قال: يا رسول الله، إني أجد وحشة، قال: «**إذا أخذت مضجعك فقل: أعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه، وشر عباده، ومن همزات الشياطين وأن يحضرون، فإنه لا يضرك، وبالحَرِيِّ أن لا يقربك**».

*** تخريج الحديث:**

أخرجه أحمد في مسنده (١٦٥٧٣) واللفظ له، وابن السنّي في عمل اليوم والليلة (٦٣٨)، من طريق شعبة.

وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٣٥٩٨) عن عبد الرحيم بن سليمان. بنحوه وزاد في آخره: "فوالذي نفسي بيده لا يضرك شيء حتى تصبح". وابن قانع في معجمه (١٨٨/٣) من طريق أبي شهاب الحنّاط.

ثلاثتهم (شعبة، وعبد الرحيم، وأبو شهاب) عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن الوليد بن الوليد ﷺ. وفي إسناده انقطاع؛ فمحمد بن يحيى لم يدرك الوليد. قاله ابن حجر(٨٦).

ورواه مالك في الموطأ (٩) عن يحيى بن سعيد قال: بلغني أن خالد بن الوليد .. فذكره بنحوه، وليس فيه نفي الضر.

وأخرجه أبو داود (٣٨٩٣)، والترمذي (٣٥٢٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٣٥٤٧)، ومن طريقه الطبراني في الدعاء (١٠٨٦)، وأحمد (٦٦٩٦)، والنسائي في الكبرى (١٠٥٣٣)، وابن السنّي في عمل اليوم والليلة (ص٦٧٤)، والحاكم في مستدركه (٢٠١٠)، جميعهم من طريق محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. وليس في لفظه نفي الضر.

وفيه عنعنة ابن إسحاق وهو مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجاهيل، وعدّه ابن حجر في المرتبة الربعة من مراتب المدلسين، ممن اتفق الأئمة على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع(٨٧). قال الألباني: "وقد عنعنه في جميع الطرق

(٨٥) السنن الكبرى، للنسائي (١٣٧/٩).

(٨٦) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (٤٨٦/٦).

(٨٧) انظر: طبقات المدلسين، لابن حجر (ص٥١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

عنه"[٨٨]. وتابعه يحيى بن سعيد الأنصاري، لكن متابعته واهية؛ في إسنادها الحسين بن المبارك، منكر الحديث[٨٩]. فالحديث من جميع طرقه لايثبت. والله أعلم.

المبحث السادس: أحاديث نفي الضُّرِّ التي تدل على سلب المنفعة وجلب المضرة، وفيه حديثان:

[١/٢٠]– عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: كنت خلف رسول الله ﷺ يوماً، فقال: «**يا غلام إني أعلمك كلمات، احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تُجَاهَك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضرُّوك بشيء لم يضرُّوك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رُفِعَت الأقلام، وجَفَّت الصُحُف**»[٩٠].

*** تخريج الحديث:**

يروى عن ابن عباس رضي الله عنهما من طرق:

الأول: حَنَش الصنعاني عن ابن عباس رضي الله عنهما.

أخرجه الترمذي (٢٥١٦) واللفظ له، وأحمد (٢٦٦٩)، والفريابي في القدر (١٥٣)، وأبو يعلى في مسنده (٢٥٥٦)، والطبراني في الكبير (١٢٩٨٨)، وابن السُّنِّي في عمل اليوم والليلة (٤٢٥)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (١٥٠٥)، وابن منده في التوحيد

---

(٨٨) سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني (٥٢٩/١).

(٨٩) الكامل، لابن عدي (٢٣٩/٣)، ديوان الضعفاء، للذهبي (ص٩١).

(٩٠) قوله ﷺ: (ولو اجتمعوا على أن يضرُّوك بشيء لم يضرُّوك إلا بشيء قد كتبه الله عليك): أي لو اجتمع الخلق على سلب منفعة أو جلب مضرة فلن يقدروا إلا فيما كتبه الله تعالى، وفي ذلك تأكيد لمعنى الإيمان بالقدر خيره وشره، وأن النفع والضر بأمر الله تعالى لا يملكه أحد من خلقه، وقد قال ابن دقيق العيد: "بقدر ما يركن الشخص إلى غير الله تعالى بطلبه أو بقلبه أو بأمله فقد أعرض عن ربه بمن لا يضره ولا ينفعه". شرح الأربعين النووية، لابن دقيق (ص٧٧).

وقال ابن رجب: "فإن العبد إذا علم أنه لن يصيبه إلا ما كتب الله له من خير وشر، ونفع وضر، وأن اجتهاد الخلق كلهم على خلاف المقدور غير مفيد البتة، علم حينئذ أن الله وحده هو الضار النافع، المعطي المانع، فأوجب ذلك للعبد توحيد ربه عز وجل، وإفراده بالطاعة، وحفظ حدوده". جامع العلوم والحكم (٤٨٤/١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

(٢٤٨) مختصـــرًا، والبيهقي في شـــعب الإيمان (١٩٢)، كلهم من طريق قيس بن الحجاج. وليس في لفظ الطبراني، وابن منده نفي الضر.

والفريابي في القدر (١٥٧)، ومن طريقه الآجرّي في الشريعة (٤١٢)، من طريق يزيد بن أبي حبيب.

كلاهما (قيس، ويزيد) عن حَنَش به. وهذا الوجه من طريق قيس إســناده حســن؛ قيس صــدوق، وبقية رجاله ثقات، وقال الترمذي عقب الحديث: "هذا حديث حسن صحيح".

وأما طريق يزيد بن أبي حبيب فظاهر إسناده الضعف؛ فالراوي عنه أبو عبد السلام الشامي لم أجد من بيّن اسمه أو حاله، ولم أقف على ترجمة له.

الثاني: عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله عنهما.

أخرجه ابن الجعد في مسـنده (٣٤٤٥) مختصـرًا، ومن طريقه ابن أبي الدنيا في الفرج بعد الشـدة (٦)، والعقيلي في الضـعفاء الكبير (٥٣/٣)، والفريابي في القدر (١٥٨)، ومن طريقه الآجرِّي في الشريعة (٤١٣)، والطبراني في الكبير (١١٤١٦) مختصرًا، كلهم من طريق عبد الواحد بن سليم.

وعبد بن حميد في المنتخب من مسـنده (٦٣٦) من طريق المثنى بن الصـباح، والخليلي في الإرشـاد (٨٩) من طريق يعقوب بن عطاء. ثلاثتهم (عبد الواحد، والمثنى، ويعقوب) عن عطاء به.

وليس في لفظ ابن الجعد، وعبد بن حميد، والطبراني، نفي الضر.

وهذا الوجه لايصح؛ فالرواة عن عطاء ضعفاء[٩١]، ولايعضد بعضهم بعضًا.

الثالث: عمر مولى غُفْرَة عن ابن عباس رضي الله عنهما.

أخرجه هَنَّاد بن السَّـــرِي في الزهد (٥٣٦)، والفريابي في القدر (١٥٥) مطوّلاً، والطبراني في الكبير (١١٥٦٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (٩٥٢٨)، كلهم من طريق عمر مولى غُفْرَة به.

وعند الطبراني: عن عمر مولى غُفْرَة عن عكرمة ابن عباس.

وهذا الوجه لايصح؛ فعمر مولى غُفْرَة ضعيف، كما أنه لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنهما[٩٢].

---

(٩١) انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي (٦٧٣/٢)، (٤٣٥/٣)، (٤٥٣/٤).

(٩٢) الضعفاء الكبير، للعقيلي (١٧٨/٣)، تقريب التهذيب، لابن حجر (٤٩٣٤).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

الرابع: شهاب بن خراش عن عبد الملك بن عمير عن ابن عباس رضي الله عنهما.

أخرجه الحاكم في مستدركه (٦٣٠٣) من طريق عبد الله بن ميمون عن شهاب به.

وهذا الوجه ضعيف جدًا؛ فيه عبد الله بن ميمون، منكر الحديث متروك(٩٣).

الخامس: عيسى بن محمد القرشي عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رضي الله عنهما.

أخرجه الفريابي في القدر (١٥٤)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (٣٩٧/٣)، والطبراني في الكبير (١١٢٤٣)، والحاكم في مستدركه (٦٣٠٤)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٢٨٤)، والقضاعي في مسنده (٧٤٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (٩٥٢٩)، كلهم من طريق أبي شهاب الحناط عن عيسى به.

وليس في لفظ الطبراني، والحاكم، وأبي نعيم، نفي الضر.

وهذا الوجه إسناده ضعيف؛ فيه عيسى بن محمد القرشي، قال أبو حاتم: "ليس بقوي"(٩٤). وقال العقيلي: "عيسى بن محمد القرشي عن ابن أبي مليكة، مجهول بالنقل، ولا يعرف إلا به، ولا يتابع عليه"(٩٥).

وقال الذهبي: "ليس بمعتمد"(٩٦).

السادس: الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله عنهما.

أخرجه أبو نعيم في الحلية (٣١٤/١)، والبيهقي في القضاء والقدر (٣٠٦)، كلاهما من طريق عبّاد بن عبّاد عن الحجاج بن فُرافِصَة به. وعند أبي نعيم: " .. ثنا الحجاج بن فُرافِصَة عن رجلين سَمَّاهما عن الزهري عن عبيد الله ..". وهذا الوجه لايثبت؛ فيه رجلان مبهمان، والحجاج مختلف فيه، قال ابن معين: "لا بأس به"(٩٧). وقال أبو زرعة: "ليس بالقوي"، وقال أبو حاتم:

---

(٩٣) تقريب التهذيب، لابن حجر (٣٦٥٦).

(٩٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢٨٦/٦).

(٩٥) الضعفاء الكبير، للعقيلي (٣٩٧/٣).

(٩٦) مختصر تلخيص الذهبي (٢٢٤٤/٥).

(٩٧) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٢٢١/٤).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

"شيخ صالح متعبد"(٩٨). وقال ابن حبان: "يخطئ ويهم"(٩٩). وقال ابن حجر: "صدوق عابد يهم"(١٠٠). وفي موضع آخر، قال: "ضعّفوه"(١٠١). والأظهر أنه صدوق في نفسه، ليس بالقوي.

*** الحكم على الحديث:**

أسانيده ليّنة على تفاوت في ضعفها عدا الوجه الأول، فهو حسن، وقد صححه الترمذي من هذا الوجه، وقال ابن منده: "هذا إسناد مشهور، رواه ثقات .. ولهذا الحديث طرق عن ابن عباس، وهذا أصحها"(١٠٢). وقال العقيلي: "وقد روي هذا الكلام عن ابن عباس من غير طريق أسانيدها ليّنة، وبعضها أصلح من بعض"(١٠٣). قال ابن رجب: "وبكل حال، فطريق حَنَش التي خرجها الترمذي حسنة جيدة"(١٠٤). قال السخاوي: "وهو أصح وأقوى رجالاً"(١٠٥). وتُروى وصية النبي ﷺ لابن عباس عن علي، وأبي سعيد، وسهل بن سعد، وعبد الله بن جعفر، ﷺ. قال ابن رجب: "وفي أسانيدها كلها ضعف"(١٠٦).

[٢/٢١]– عن ابن مسعود ﷺ، أن رسول الله ﷺ كان إذا تشهد قال: «**الحمد لله نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أرسله بالحق بشيرًا ونذيرًا بين يدي الساعة، من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فإنه لا يضر إلا نفسه، ولا يضر الله شيئًا**».

*** تخريج الحديث:**

يروى عن ابن مسعود ﷺ من طرق:

---

(٩٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١٦٥/٣).
(٩٩) الثقات لابن حبان (٢٠٣/٦).
(١٠٠) تقريب التهذيب، لابن حجر (١١٣٣).
(١٠١) تحفة اللبيب، للوصابي (٣٣٧/١).
(١٠٢) التوحيد لابن منده (١٠٧/٢).
(١٠٣) الضعفاء الكبير، للعقيلي (٥٣/٣).
(١٠٤) جامع العلوم والحكم، لابن رجب (٤٦٢/١).
(١٠٥) المقاصد الحسنة، للسخاوي (ص٢٥٧).
(١٠٦) جامع العلوم والحكم، لابن رجب (٤٦١/١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

الطريق الأول: أبو إسحاق السبيعي، واختلف عنه:

فرواه شعبة[١٠٧]، والثوري[١٠٨]، وإسماعيل بن حماد[١٠٩]، وإسرائيل[١١٠] عنه عن أبي عبيدة بن عبد الله عن أبيه ﷺ.

وليس في لفظهم: "فإنه لا يضر إلا نفسه، ولا يضر الله شيئًا". وهذا الوجه فيه انقطاع؛ قال النسائي – عقب الحديث –: "أبو عبيدة لم يسمع من أبيه شيئًا". وقال ابن الملقن: "حديث صحيح لولا الانقطاع الذي فيه بسبب عدم سماع أبي عبيدة من أبيه"[١١١].

ورواه إسرائيل[١١٢]، والأعمش[١١٣]، وعيسى بن أبي إسحاق[١١٤]، والمسعودي[١١٥]، وأشعث بن سوَّار[١١٦]، عنه عن أبي الأحوص عن ابن مسعود ﷺ.

وليس في لفظهم: "فإنه لا يضر إلا نفسه، ولا يضر الله شيئًا".

---

(١٠٧) أخرجه النسائي (١٤٠٤)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (٣٣٦)، وأحمد (٣٧٢٠)، والدرامي (٢٢٤٨)، وأبو يعلى في مسنده (٥٢٥٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣)، والشاشي في مسنده (٩١٧)، والطبراني في الكبير (١٠٠٨٠)، وابن السنّي في عمل اليوم والليلة (٥٩٩)، والحاكم في مستدركه (٢٧٤٤)، وأبو نعيم في الحلية (١٧٨/٧)، والبيهقي في الكبرى (١٣٨٢٦).

(١٠٨) أخرجه أبو داود (٢١١٨)، وأحمد (٤١١٥)، والآجري في الشريعة (٤٠٩).

(١٠٩) أخرجه النسائي في الكبرى (١٠٢٥٣)، وأبو يعلى في مسنده (٧٢٢١)، والطبراني في الأوسط (٧٨٧٢).

(١١٠) أخرجه النسائي في الكبرى (١٠٢٥٤)، والشاشي في مسنده (٩١٤)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (١٤٩٠).

(١١١) البدر المنير، لابن الملقن (٥٣٢/٧).

(١١٢) أخرجه أبو داود (٢١١٨)، والنسائي في الكبرى (١٠٢٥٤)، والشاشي في مسنده (٧١٠)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (١٤٩٠).

(١١٣) أخرجه الترمذي (١١٠٥)، والنسائي (٣٢٧٧)، وابن الجارود في المنتقى (٦٧٩)، وأبو عوانة في مستخرجه (٤١٤٣)، والطبراني في الكبير (١٠٠٧٩)، والآجري في الشريعة (٤١٠)، وابن بشران في أماليه (الجزء الأول) (٨١).

(١١٤) أخرجه ابن ماجه (١٨٩٢)، والطبراني في الدعاء (٩٣٢).

(١١٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٧٥٠٨)، وابن أبي عاصم في السنة (٢٥٥)، والنسائي في الكبرى (١٠٢٥٠)، والشاشي في مسنده (٧٠٩)، والطبراني في الدعاء (٩٣٢)، والبيهقي في الكبرى (٥٨٠٢).

(١١٦) أخرجه الطبراني في الدعاء (٩٣٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

وكلا الوجهين محفوظ عن أبي إسحاق؛ قال الترمذي – عقب الحديث –: "حديث حسن، رواه الأعمش عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص ... ورواه شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة ... وكلا الحديثين صحيح؛ لأن إسرائيل جمعهما، فقال: عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص، وأبي عبيدة، عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ".

الطريق الثاني: حريث بن أبي مطر عن واصل الأحدب عن شقيق بن سلمة عن ابن مسعود ﷺ.

أخرجه الشاشي في مسنده (٥٠٨)، وابن منده في التوحيد (٢٦٥)، والبيهقي في الكبرى (١٣٨٣١)، كلهم من طريق عبيد الله بن موسى. وليس في لفظهم: "فإنه لا يضر إلا نفسه، ولا يضر الله شيئًا".

الطريق الثالث: عمران بن داور القطان عن قتادة عن عبد ربه عن أبي عياض عن ابن مسعود ﷺ.

أخرجه أبو داود (١٠٩٧) واللفظ له، و(٢١١٩)، وابن الأعرابي في معجمه (١٥٢٤)، والبيهقي في الكبرى (٥٨٠٣)، ثلاثتهم من طريق أبي عاصم.

وابن أبي عاصم في السنة (٢٥٨)، والشاشي في مسنده (٨٠٦)، والطبراني في الكبير (١٠٤٩٩)، والبيهقي في الدعوات الكبير (٥٦٠)، أربعتهم من طريق عمرو بن مرزوق. كلاهما (أبو عاصم، وعمرو) عن عمران به. وليس في لفظ ابن أبي عاصم، وابن الأعرابي: "فإنه لا يضر إلا نفسه، ولا يضر الله شيئًا".

*** الحكم على الحديث:**

يُروى الحديث من ثلاثة طرق:

١- طريق أبي إسحاق، واختلف عنه على وجهين وكلاهما محفوظ، وإسناده صحيح من الوجه الأول (أبو الأحوص عن ابن مسعود ﷺ)، رجاله ثقات رجال الشيخين عدا أبا الأحوص فمن رجال مسلم.

وأما الوجه الثاني (أبو عبيدة عن أبيه) وإن كان فيه انقطاع، فقد جاء مقرونًا في رواية إسرائيل.

٢- طريق حريث بن أبي مطر، وإسناده لا يصح؛ فيه حريث بن أبي مطر، ضعيف(١١٧).

٣- طريق عمران بن داور، وإسناده ضعيف؛ فيه عبد ربه بن أبي يزيد، مجهول(١١٨)، ومثله شيخه أبو عياض(١١٩).

---

(١١٧) انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (١١٨٢).

(١١٨) انظر: الكاشف، للذهبي (٦١٩/١)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (١٣٠/٦).

(١١٩) انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (٨٢٩٣).

ولم يرد لفظ: "فإنه لا يضر إلا نفسه .. ". إلا من هذا الطريق، فزيادة هذا اللفظ في الحديث لا تثبت. والله أعلم.

المبحث السابع: أحاديث نفي الضُّرِّ التي تدل على عدم المؤاخذة، وفيه سبعة أحاديث:

[١/٢٢]– عن عِمْرَان بن حُصَيْن ﷺ، قال: كنا في سفر مع النبي ﷺ، وإنا أَسْرَينا حتى كنا في آخر الليل، وقعنا وقعة، ولا وقعة أحلى عند المسافر منها، فما أيقظنا إلا حر الشمس ... فلما استيقظ عمر ورأى ما أصاب الناس، وكان رجلاً جَلِيدًا(١٢٠)، فكبّر ورفع صوته بالتكبير، فما زال يُكَبِّر ويرفع صوته بالتكبير حتى استيقظ بصوته النبي ﷺ، فلما استيقظ شكوا إليه الذي أصابهم، قال: «**لا ضير – أو لا يضير – ارتحلوا**»، فارتحل ... الحديث(١٢١).

*** تخريج الحديث:**

أخرجه البخاري (٣٤٤) واللفظ له، ومسلم (٦٨٢)، من طريق عوف الأعرابي عن أبي رجاء العُطَاردي عن عِمْرَان ﷺ.

[٢/٢٣]– عن عائشة رضي الله عنها، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ في أشهر الحج ... فدخل علي رسول الله ﷺ وأنا أبكي، فقال: «**ما يبكيك يا هَنْتَاه**(١٢٢)؟» قلت: سمعت قولك لأصحابك فمُنِعْتُ العُمْرة، قال: «**وما شأنك؟**» قلت: لا أصلي، قال: «**فلا يَضِيرُك، إنما أنت امرأة من بنات آدم، كتب الله عليك ما كتب عليهن، فكوني في حجتك، فعسى الله أن يرزقكيها**»(١٢٣).

---

(١٢٠) جَلِيدًا: أي قويًّا شديدًا. انظر: مشارق الأنوار، للقاضي عياض (١٤٩/١).

(١٢١) قوله ﷺ: (لا ضير أو لايضير): الشك من الراوي، و"الضَّيْرُ"، و"الضُّرّ"، و"الضَّرَرُ" بمعنى واحد، أي لا يضركم ذلك عند الله ولا يؤاخذكم به، وفي ذلك تأنيس لقلوب الصحابة لما عرض لهم من الأسف على فوات الصلاة في وقتها بأنه لا حرج عليهم؛ إذ لم يتعمدوا ذلك. انظر: إكمال المعلم، للقاضي عياض (٦٧٦/٢)، فتح الباري، لابن حجر (٤٥٠/١)، عمدة القاري، للعيني (٣١/٤). فدل الحديث أنه لا حرج على من تفوته صلاة من غير تقصير منه. وقال ابن رجب: "وقد يكون الله عز وجل أنامه حتى يسن لأمته قضاء الصلاة بعد فوات وقتها بفعله، فإن ذلك آكد من تعليمه له بالقول". فتح الباري، لابن رجب (٢٧١/٢). والله أعلم.

(١٢٢) هَنْتَاه: كلمة كناية، بمعنى: يا هذه. وتطلق في النداء للمرأة. انظر: مشارق الأنوار، للقاضي عياض (٢٧١/٢).

(١٢٣) قوله ﷺ: (فلا يَضِيرك)، من الضير وهو الضرر، وفيه تسلية لها من النبي ﷺ؛ ليخفف همَّها أي أنك لست مختصة بذلك بل كل بنات آدم يكون منهن هذا، وقد أمرها أن تهلّ بالحجّ، وتدخله على عمرتها التي ما تمكّنت من الفراغ منها بسبب حيضها، فتكون قارنة.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

*** تخريج الحديث:**

أخرجه البخاري (١٥٦٠) واللفظ له، ومسلم (١٢١١) كلاهما من طريق أفلح بن حميد عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها. ولفظ مسلم: "فلا يضرك".

[٣/٢٤]– عن أُبَيّ بن كعب ﷺ، قال: جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ ومعه أرنب قد شواها وخبز، فوضعها بين يدي النبي ﷺ، ثم قال: إني وجدتها تَدْمَى[١٢٤]، فقال رسول الله ﷺ لأصحابه: «**لا يضر، كُلُوا**».. الحديث.

*** تخريج الحديث:**

يرويه موسى بن طلحة، واختلف عنه على أوجه:

الوجه الأول: موسى بن طلحة عن أبي ذر ﷺ.

أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (٤٧٧)، ومن طريقه الترمذي (٧٦١)، والنسائي (٢٤٢٢)، وأحمد (٢١٤٣٧)، والبزَّار (٤٠٦٤)، وابن خزيمة في صحيحه (٢١٢٨)، وابن حبان في صحيحه (٣٦٥٥)، والطبراني في الأوسط (٣٠٤٧)، وتمّام الرازي في فوائده (٥٦٠)، وأبو نعيم في الحلية (٣٨٨/٨)، والبيهقي في الكبرى (٨٤٤٤)، كلهم من طريق يحيى بن سام. وعبد الرزاق في مصنفه (٧٨٧٣)، من طريق يزيد بن أبي زياد. والحميدي في مسنده (١٣٧)، من طريق عمرو بن عثمان.

ثلاثتهم (يحيى، ويزيد، وعمرو) عن موسى بن طلحة به.

وليس في لفظ يحيى، ويزيد: قصة الأرنب، وجاءت في لفظ عمرو بن عثمان، وليس فيه: "لا يضر، كلوا".

وقد استدل به بعض أهل العلم على أن المرأة إذا أهلت بالعمرة متمتعة فحاضت قبل أن تطوف أن تترك العمرة وتهل بالحج مفردًا كما فعلت عائشة رضي الله عنها، ويؤيد ذلك حديث جابر ﷺ في صحيح مسلم (١٢١٣) أن عائشة رضي الله عنها أهلَّت بعمرة، حتى إذا كانت بسَرِف حاضت، فقال لها النبي ﷺ اغتسلي ثم أهلّي بالحج، ففعلت ووقفت المواقف، حتى إذا طهرت طافت بالكعبة والصفا والمروة، ثم قال: «قد حللت من حجك وعمرتك جميعًا»، فقالت: يا رسول الله، إني أجد في نفسي أني لم أطف بالبيت حتى حججت، قال: «فاذهب بها يا عبد الرحمن، فأعمرها من التنعيم» تطييبًا لقلبها. انظر: فتح الباري، لابن حجر (٤٢٤/٣).

(١٢٤) تَدْمَى: أي يخرج منها الدم، وهي كناية عن الحيض؛ فالأرنب تحيض كما تحيض المرأة. انظر: النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير (١٣٥/٢).

وهذا الوجه (كما جاء عند الحميدي) إسناده صحيح؛ فموسى بن طلحة، ثقة جليل(١٢٥)، وعمرو بن عثمان ثقة(١٢٦)، والرواة عنه ثقات.

وأما ما جاء عند غيره، ففي أسانيدها مقال؛ فيحيى بن سام، مقبول(١٢٧)، ويزيد بن أبي زياد، ضعيف(١٢٨)، وقد تُوبِعا من عمرو بن عثمان – كما تقدم آنفًا –.

الوجه الثاني: موسى بن طلحة عن ابن الحَوْتَكِيَّة عن أبي ذر ﷺ.

أخرجه النسائي (٤٣١١)، والحميدي في مسنده (١٣٦)، وأحمد (٢١٣٣٥)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٣١٦)، وابن جرير في تهذيب الآثار (مسند عمر) (١١٨١)، كلهم من طريق محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة، وحكيم بن جبير. وعبد الرزاق (٧٨٧٤)، وابن خزيمة في صحيحه (٢١٢٧)، وابن جرير في تهذيب الآثار (مسند عمر) (٨٣٨/٣)، ثلاثتهم من طريق محمد مولى آل طلحة. كلاهما (محمد، وحكيم) عن موسى بن طلحة به.

وجاءت قصة الأرنب عند عبد الرزاق، والحميدي، والنسائي، وابن خزيمة، والطبري، والطحاوي، وليس فيها لفظ: "لا يضر، كلوا". وهذا الوجه في إسناده ابن الحَوْتَكِيَّة، قال الذهبي: "لا يُعرف"(١٢٩). وقال ابن حجر: "مقبول"(١٣٠).

وقال ابن خزيمة: "موسى بن طلحة قد سمع من أبي ذر قصة الصوم دون قصة الأرنب، وروى عن ابن الحَوْتَكِيَّة القصتين جميعًا"(١٣١).

قلت: جاء في رواية عمرو بن عثمان عن موسى أنه سمع من أبي ذر قصة الأرنب أيضًا، وقد خرَّجها الحميدي بإسناد صحيح، فكلا الوجهين محفوظ عن موسى بن طلحة، وقد يكون سمع القصتين من ابن الحوتكية، ومن أبي ذر فرواها على الوجهين. والله أعلم.

---

(١٢٥) تقريب التهذيب، لابن حجر (٦٩٧٨).
(١٢٦) تقريب التهذيب، لابن حجر (٥٠٧٥).
(١٢٧) تقريب التهذيب، لابن حجر (٧٥٥٣).
(١٢٨) تقريب التهذيب، لابن حجر (٧٧١٧).
(١٢٩) ميزان الاعتدال، للذهبي (٤٢١/٤).
(١٣٠) تقريب التهذيب، لابن حجر (٧٧٠٥).
(١٣١) صحيح ابن خزيمة (٣٠٢/٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

الوجه الثالث: موسى بن طلحة عن عمر بن الخطاب ﷺ .

أخرجه ابن جرير في تهذيب الآثار (مسند عمر) (١١٧٧)، من طريق سعيد بن محمد.

والطبراني في الأوسط (٦٩٦٩)، من طريق الحكم بن عتيبة.

وفيه: ".. فقال عمر: ادعوا لي عبد الله بن مسعود، وأُبَيّ بن كعب، فسمى رجالاً من أصحاب النبي ﷺ، فجاءوا، فقال: هل تحفظون يوم جاء الرجل إلى رسول الله ﷺ بالأرنب .. " ثم ذكره. وليس فيه لفظ: "لا يضر، كلوا". كلاهما (سعيد، والحكم) عن موسى به. وهذا الوجه لا يثبت؛ موسى بن طلحة عن عمر ﷺ مرسل، قاله أبو زرعة(١٣٢).

الوجه الرابع: موسى بن طلحة عن ابن الحَوْتَكِيّة عن عمّار بن ياسر ﷺ.

أخرجه أبو يوسف في الآثار (١٠٥٢)، ومن طريقه أبو يعلى في مسنده (١٦١٢)، والبيهقي في الكبرى (١٩٣٩٩)، عن أبي حنيفة. وليس فيه لفظ: "لا يضر، كلوا". وفيه: ".. فقال أعرابي: إني رأيت دمًا، فقال: «ليس بشيء»"، وزاد أبو يعلى: " ثم قال: «ادن فكل» .."

وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٤٢٧٧)، وأحمد (٢١٠)، وابن جرير في تهذيب الآثار (مسند عمر) (١١٧٩)، والبيهقي في الكبرى (١٩٤٠٠)، كلهم عن طلحة بن يحيى. وفي لفظه: "لا بأس". ولم يقل:"لا يضر، كلوا". كلاهما (أبو حنيفة، وطلحة) عن موسى به. ويقال في هذا الوجه ما قيل في الوجه الذي قبله؛ فمداره على ابن الحَوْتَكيّة.

الوجه الخامس: موسى بن طلحة عن ابن الحَوْتَكِيّة عن أُبَيّ بن كعب ﷺ .

أخرجه النسائي (٢٤٢٧) واللفظ له، وابن جرير في تهذيب الآثار (مسند عمر) (١١٧٨)، من طريق الحكم بن عتيبة. وعند ابن جرير: "عن ابن الحَوْتَكِيَّة قال: جاء أعرابي إلى عمر ... قال عمر: أما إني لو أشاء أحدثكم بحديث سمعته من رسول الله ﷺ، ولكن ادعوا لي أُبَيًّا .. " ثم ذكره. وفي لفظه: "لا عليك، كُلْ". وفيه وهم، قال النسائي: "الصواب عن أبي ذر، ويشبه أن يكون وقع من الكتاب ذر، فقيل: أُبَيّ".

الوجه السادس: موسى بن طلحة عن ابن الحَوْتَكِيّة عن عمر بن الخطاب ﷺ.

أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (٤٤)، من طريق حكيم بن جبير.

والحارث بن أبي أسامة كما في المطالب العالية (١١٠٥)، وأبو يعلى في مسنده (١٨٥)، كلاهما من طريق الحجاج بن أرطأة.

---

(١٣٢) انظر: جامع التحصيل، للعلائي (ص٢٨٨).

جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

وابن المقرئ في معجمه (٥٥٩) من طريق الهيثم بن حبيب الصيرفي.
والبيهقي في شعب الإيمان (٣٥٦٩) من طريق محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة.
أربعتهم (حكيم، والحجاج، والهيثم، ومحمد) عن موسى به. وهذا الوجه لا يثبت؛ فكل الطرق إلى موسى لا تصح.
الوجه السابع: عن موسى بن طلحة أن رجلاً أتى النبي ﷺ .. فذكره. (مرسلاً).
أخرجه النسائي (٢٤٢٨)، وابن جرير في تهذيب الآثار (مسند عمر) (١١٨٠)، كلاهما من طريق طلحة بن يحيى عن موسى به. وفي لفظ النسائي أمر النبي ﷺ بالأكل دون نفي الضر، وأما ابن جرير فلم يذكر قصة الأرنب.
الوجه الثامن: موسى بن طلحة عن ابن الحَوْتَكِيّة عن أبي هريرة رضي الله عنه.
أخرجه النسائي (٤٣١٠)، وأحمد (٨٥٦٠)، وابن حبان (٣٦٥٠)، كلاهما من طريق عبد الملك بن عمير عن موسى به. وليس في لفظه نفي الضَّر.
وهذا الوجه لايصح؛ فيه عبد الملك بن عمير، ثقة كبر وتغيّر حفظه(١٣٣)، وهو مشهور بالتدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، ممن لا يحتج بحديثهم مالم يصرّحوا بالسماع(١٣٤)، وهنا لم يصرح بسماعه، كما أن فيه ابن الحَوْتكيّة – وقد تقدم ذكره –.
الترجيح بين الأوجه:
تبيّن أن الراجح من الأوجه: الأول والثاني، وكلاهما محفوظ.
*** الحكم على الحديث:**
إسناده صحيح من الوجه الأول من رواية عمرو بن عثمان، وبها يتقوى الوجه الثاني، فقد روى موسى بن طلحة عن أبي ذر رضي الله عنه دون واسطة، ومرة أخرى بواسطة ابن الحَوْتكيّة كما ذكر ابن خزيمة في صحيحه، وأما بقيّة الأوجه فلا تصح.
واللفظ الذي عليه مدار البحث، وهو قوله ﷺ: "لا يضر، كُلُوا" لم يرد إلا من الوجه الخامس، وفيه وهم. وصحح الحديث ابن جرير الطبري، فقال: "وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا علة فيه توهنه، ولا سبب يضعفه؛ لعدالة من بيننا وبين رسول الله ﷺ

(١٣٣) انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/٦٦٠)، تقريب التهذيب، لابن حجر (٤٢٠٠).
(١٣٤) انظر: طبقات المدلسين، لابن حجر (ص٤١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

من نقلته"[١٣٥]. وحسّنه الترمذي، والبغوي[١٣٦]. وقال ابن حجر: "رجاله ثقات إلا أنه اختلف فيه على موسى بن طلحة اختلافًا كثيرًا"[١٣٧].

وهذا الاختلاف قد تبيّن فيه الوجه الراجح، لاسيما وللحديث شواهد في إباحة أكل لحم الأرنب، منها حديث أنس ﷺ عند البخاري (٢٥٧٢)، ومسلم (١٩٥٣). والله أعلم.

[٤/٢٥]– عن أم هانئ رضي الله عنها، قالت: لما كان يوم الفتح فتح مكة، جاءت فاطمة فجلست عن يسار رسول الله ﷺ، وأم هانئ عن يمينه، قالت: فجاءت الوليدة بإناء فيه شراب، فناولته فشرب منه، ثم ناوله أم هانئ، فشربت منه، فقالت: يا رسول الله، لقد أفطرت، وكنت صائمة، فقال لها: «**أكنت تقضين شيئًا؟**»، قالت: لا، قال: «**فلا يضُرّك إن كان تطوعًا**».

*** تخريج الحديث:**

يُروى عن أم هانئ رضي الله عنها من طرق:

الأول: يزيد بن أبي زياد عن عبد الله بن الحارث عن أم هانئ رضي الله عنها.

أخرجه أبو داود (٢٤٥٦) واللفظ له، ومن طريقه البيهقي في الكبرى (٨٣٥٠) بمثله، وإسحاق بن راهويه (٢١٣٤) وليس فيه قصة، والدارمي (١٧٧٧)، والطبراني في الكبير (١٠٣٥)، كلهم عن جرير بن عبد الحميد عن يزيد به. وإسناده لا يثبت؛ فيه يزيد بن أبي زياد الهاشمي، ضعيف[١٣٨]، وقد يعتبر به إلا أنه مُدَلِّس، وعدّه ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، ممن لا يحتج بحديثهم مالم يصرّحوا بالسماع[١٣٩]، وهنا لم يصرّح.

الثاني: هلال بن خبّاب عن يحيى بن جعدة عن أم هانئ رضي الله عنها.

أخرجه الطبراني في الكبير (٩٩٦) من طريق ثابت بن يزيد عن هلال به.

---

(١٣٥) تهذيب الآثار (مسند عمر)، للطبري (٨٣٩/٢).

(١٣٦) شرح السنة، للبغوي (٣٥٥/٦).

(١٣٧) فتح الباري، لابن حجر (٦٦٢/٩).

(١٣٨) انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (٧٧١٧).

(١٣٩) انظر: طبقات المدلسين، لابن حجر (ص٤٨).

وإسناده لا يثبت؛ فيه هلال بن خبّاب، صدوق تغيّر بأخرة(١٤٠)، ووثقه ابن معين وغيره، وفي حديثه وهم، وقال يحيى القطان: "أتيته وكان قد تغيّر"(١٤١). ولم يتبيّن لي سماع ثابت منه أكان قبل تغيّره أم بعده؟، ومن هذه حاله لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد كما قال ابن حبان(١٤٢)، ولم أجد من تابعه على هذا الوجه.

الثالث: شعبة بن الحجاج عن جَعْدَة عن أم هانئ رضي الله عنها.

أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (١٧٢٣)، ومن طريقه أحمد (٢٦٨٩٣)، والترمذي (٧٣٢)، والنسائي في الكبرى (٣٢٨٩)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (٢٠٦/١)، وابن عدي في الكامل (٤٤٢/٢)، والدارقطني في سننه (٢٢٢٤)، والبيهقي في الكبرى (٨٣٤٩).

وإسحاق بن راهويه (٢٣٣٢) عن النضر بن شميل.

كلاهما (أبو داود، والنضر) عن شعبة به. وإسناده لا يثبت؛ جَعْدة لم يسمع الحديث من أم هانئ، فقد سأله شعبةُ: أأنت سمعت هذا من أم هانئ؟، قال: لا، أخبرني أبو صالح، وأهلنا عن أم هانئ(١٤٣).

وجَعْدَة، قال عنه البخاري: "لا يُعرف إلا بحديثٍ فيه نظر"(١٤٤). وقال الذهبي: "لا يدري من هو، لكن شيوخ شعبة عامتهم جياد، وهو من ولد أم هانئ، وصوابه: شعبة عن جَعْدَة عن أبي صالح عن أم هانئ"(١٤٥). وأبو صالح مولى أم هانئ، ضعيف(١٤٦)، وأهل جَعْدَة مبهمون.

الرابع: سِمَاك بن حرب، واختلف عنه:

فرواه حماد بن سلمة عنه عن هارون بن أم هانئ عن أم هانئ.

---

(١٤٠) انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (٧٣٣٤).
(١٤١) انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي (٣١٢/٤).
(١٤٢) انظر: المجروحين، لابن حبان (٨٧/٣).
(١٤٣) انظر: سنن الترمذي (١٠٠/٣).
(١٤٤) التاريخ الكبير، للبخاري (٢٣٩/٢).
(١٤٥) ميزان الاعتدال، للذهبي (٣٩٩/١).
(١٤٦) انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (٦٣٤).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (١٧٢١)، وأحمد (٢٦٩١٠)، والدارمي (١٧٧٦)، والنسائي في الكبرى (٣٢٩١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٧٤)، والطبراني في الكبير (٩٩٠)، والدارقطني في سننه (٢٢٢٧)، والبيهقي في الكبرى (٨٣٦٠). وليس في لفظه نفي الضر.

ورواه إسرائيل، وقيس بن الربيع، عنه عن رجل عن أم هانئ.

أخرجه أحمد (٢٦٨٩٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٧٨)، والطبراني في الكبير (٩٩٢).

وفي رواية قيس: عن سماك عن الرجل من آل جَعْدَة بن هبيرة عن جدته أم هانئ.

ورواه أبو الأحوص، وأبو عوانة، عنه عن ابن أم هانئ عن أم هانئ.

أخرجه الترمذي (٧٣١)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٩٠٩٨)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣١٥٣)، والنسائي في الكبرى (٣٢٩٠، ٣٢٩٢)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٨٠)، والطبراني في الكبير (٩٩١)، والدارقطني في سننه (٢٢٢٣)، والبيهقي في الكبرى (٨٣٤٨).

ورواه أسباط عنه عن رجل عن يحيى بن جَعْدَة عن أم هانئ. أخرجه النسائي في الكبرى (٣٢٩٣).

ورواه أبو يونس حاتم عنه عن أبي صالح عن أم هانئ. أخرجه إسحاق بن راهويه (٢١٣٣)، والنسائي في الكبرى (٣٢٩٤)، والحاكم في مستدركه (١٦٠٠).

وهذا الوجه لا يصح؛ فقد اضطرب فيه سماك سندًا ومتنًا، قال النسائي في الكبرى عقب الحديث (٣٢٩٥): "هذا الحديث مضطرب ... فقد اختلف على سِمَاك بن حرب فيه، وسِمَاك بن حرب ليس ممن يعتمد عليه إذا انفرد بالحديث؛ لأنه كان يقبل التلقين ..". وقال ابن حجر: "ومما يدل على غلط سِمَاك فيه أنه قال في بعض الروايات عنه: إنّ ذلك كان يوم الفتح، وهي عند النسائي والطبراني، ويوم الفتح كان في رمضان، فكيف يتصور قضاء رمضان في رمضان؟!"[(١٤٧)].

*** الحكم على الحديث:**

ضعيف؛ فكل طرقه لا تثبت، وقد تقدم تضعيف البخاري له، وإعلال النسائي، وقال الترمذي عقب الحديث (٧٣٢): "حديث أم هانئ في إسناده مقال". وقال الألباني: "حديث صحيح، وقال العراقي: إسناده حسن. لكن ذِكْر (الفتح) فيه

(١٤٧) التلخيص الحبير، لابن حجر (٤٠٢/٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

منكر"[١٤٨]. والأظهر ضعف الحديث؛ لاضطراب السند والمتن، وضعف النقلة وجهالة بعضهم، وتضعيف أئمة هذا الشأن له، إلا أن الترمذي قال: "والعمل عليه عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، وغيرهم: أن الصائم المتطوع إذا أفطر فلا قضاء عليه، إلا أن يحب أن يقضيه، وهو قول سفيان الثوري، وأحمد، وإسحاق، والشافعي". وقال ابن أبي عاصم – عقب الحديث –: "فدل على أنه إذا كان قضاء من رمضان فقد ضرها والضر فساد الصوم، فإما بالبدل والاستغفار وإما البدل والكفارة، ودل على أن الصائم المتطوع إذا أفطر فلا إثم عليه ولا قضاء". والله أعلم.

[٢٦/٥]– عن أم سلمة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ، قالت: جعلت شعائر من ذهب في رقبتها، فدخل النبي ﷺ، فأعرض عنها، فقلت: ألا تنظر إلى زينتها؟، فقال: «**عن زينتك أعرض**». قال: زعموا أنه قال: «**ما ضر إحداكن لو جعلت خُرْصًا من وَرِق**[١٤٩]، **ثم جعلته بزعفران**».

*** تخريج الحديث:**

أخرجه أحمد في مسنده (٢٦٦٨٢) واللفظ له، وإبراهيم الحربي في غريب الحديث (١/١٤٤)، من طريق ابن جريج.

وأحمد في مسنده (٢٦٧٣٥)، والطبراني في الكبير (٦١٠)، من طريق ليث بن أبي سُلَيم.

والطبراني في الكبير (٩٦٨) من طريق عبد الملك بن أبي سليمان.

ثلاثتهم (ابن جريج، وليث، وعبد الملك) عن عطاء بن أبي رباح.

والطبراني في الكبير (٩٦٧) من طريق أبي حمزة عن أبي صالح.

والطبراني في الكبير (٦١٤) من طريق خُصيف بن عبد الرحمن عن عبد الكريم عن عكرمة.

ثلاثتهم (عطاء، وأبو صالح، وعكرمة) عن أم سلمة رضي الله عنها. ولم يُذكر نفي الضر إلا عند أحمد برقم (٢٦٦٨٢).

*** الحكم على الحديث:**

إسناده ضعيف؛ يُروى عن أم سلمة من ثلاثة طرق:

---

(١٤٨) صحيح أبي داود (٧/٢١٥).

(١٤٩) خُرْصًا من وَرِق: الخرص – بضم الخاء وكسرها – الحلقة الصغيرة من الحُلِي، وهو من حُلِي الأذن، والوَرِق هو الفضة. انظر: النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير (٢/٢٢)، (٥/١٧٥).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

الأول: طريق عطاء بن أبي رباح، وإسناده منقطع؛ فعطاء لم يسمع من أم سلمة. قاله ابن المديني(١٥٠). وبقية رجاله عند أحمد (٢٦٦٨٢) ثقات، رجال الشيخين.

الثاني: طريق أبي صالح، وإسناده ضعيف؛ فيه ميمون أبو حمزة الأعور القصاب، ضعيف(١٥١).

الثالث: طريق عكرمة، وإسناده منقطع؛ فهو لم يسمع من أم سلمة، قال ابن المديني: "لا أعلمه سمع من أحد من أزواج النبي ﷺ شيئًا". كما أن في إسناده خُصيف بن عبد الرحمن الجزري، متكلم فيه، وهو صدوق سيء الحفظ، خلط بأخرة، وضعفه أحمد، وقال: "شديد الاضطراب في المسند". وقال أبو حاتم: "صالح يخلط، وتُكلّم في سوء حفظه"، ووثقه ابن سعد، وقال ابن معين: "ليس به بأس"، –وفي أخرى قال: صالح–، وأبو زرعة(١٥٢). وقد اضطرب فيه، فتارة يرويه عن عبد الكريم عن عكرمة عن أم سلمة، وتارة عن مجاهد عن عائشة رضي الله عنها(١٥٣). والله أعلم.

[٦/٢٧]– عن سلمان رضي الله عنه قال: كان لبعض أمهات المؤمنين شاة فماتت، فمرَّ رسول الله ﷺ عليها فقال: «**ما ضرَّ أهل هذه، لو انتفعوا بإهابها**(١٥٤)».

(١٥٠) انظر: جامع التحصيل، للعلائي (ص٢٣٧).

(١٥١) انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (٧٠٧٥).

(١٥٢) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد (٤٨٢/٧)، العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل (٢١٤/٣)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤٠٣/٣-٤٠٤)، الكامل، لابن عدي (٥٢٣/٣-٥٢٤)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٦٥٤/١)، تقريب التهذيب، لابن حجر (١٧١٨).

(١٥٣) وفي مسألة تحريم الذهب المحلق على النساء كلام طويل لايتسع المقام لبسطه، وخلاصته: أن ما ورد فيها من أحاديث لاتخلو من مقال، وعلى احتمال صحتها فهي منسوخة بالأحاديث المبيحة. وللاستزادة ينظر: "المؤنق في إباحة تحلّي النساء بالذهب المحلق وغير المحلق"، للشيخ: مصطفى العدوي.

(١٥٤) الإهاب: وجمعه الأُهُب– بضم الهمزة والهاء وبفتحهما– وهو الجلد. وقيل: إنما يقال للجلد إهاب قبل الدبغ، فأما بعده فلا. النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير (٨٣/١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

*** تخريج الحديث:**

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٤٧٧٢)، ومن طريقه ابن ماجه (٣٦١١) واللفظ له، وابن جرير الطبري في تهذيب الآثار (مسند ابن عباس) (١٢١٥)، من طريق ليث بن أبي سليم عن شَهْر بن حَوْشَب عن سلمان الفارسي ﷺ. ولفظ ابن جرير: "ألا انتفعوا بإهابها؟"، فقيل: إنها ميتة، فقال: "دباغها طهورها".

*** الحكم على الحديث:**

إسناده ضعيف؛ فيه ليث بن أبي سليم، صدوق اختلط جداً ولم يتميّز حديثه فتُرِك[١٥٥]، وشَهْر مختلف فيه[١٥٦]، وهو صدوق كثير الإرسال والأوهام[١٥٧]، كما أنه لم يسمع من سلمان ﷺ، وحديثه عنه مرسل[١٥٨]. وللحديث شواهد بمعناه، كحديث ابن عباس رضي الله عنهما عند البخاري (٥٥٣١) ومسلم (٣٦٣)، بلفظ: "أن رسول الله ﷺ مَرَّ بشاة ميتة، فقال: «هلّا استمتعتم بإهابها؟»، قالوا: إنها ميتة، قال: «إنما حرم أكلها»". واللفظ للبخاري. والله أعلم.

[٧/٢٨]– عن أم كُرْز الكعبيَّة رضي الله عنها، قالت: أتيت النبي ﷺ بالحديبية أسأله عن لحوم الهدي، فسمعته يقول: «**على الغلام شاتان، وعلى الجارية شاة، لا يَضُرُّكم ذُكرانًا كُنَّ أم إناثًا**»[١٥٩].

*** تخريج الحديث:**

أخرجه أبو داود (٢٨٣٥) واللفظ له، والنسائي (٤٢١٧)، وفي الكبرى (٤٥٢٩)، والحميدي في مسنده (٣٤٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٤٢٤١)، – ومن طريقه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٢٧٩)، والطبراني في معجمه الكبير (٤٠٦)– ، وإسحاق بن راهويه في مسنده (٢٢٧٩)، وأحمد (٢٧١٣٩)، والمزني في السنن المأثورة للشافعي (٤١٥)، وابن أبي الدنيا في النفقة على العيال (٤٤)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٠٤٠)، وابن حبان (٥٣١٢)، والحاكم (٧٥٩١)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٨٠٢٦)، والبيهقي في الكبرى (١٩٢٧٦)، وفي الصغير (١٨٤٥)، وفي معرفة السنن والآثار (١٩١٢٤)، كلهم من طريق سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه عن سباع بن ثابت عن أم كُرْز رضي الله عنها.

---

(١٥٥) انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (٥٦٨٥).

(١٥٦) انظر: تهذيب الكمال، للمزي (٥٧٨/١٢).

(١٥٧) انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (٢٨٤٦).

(١٥٨) انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (٣٧٢/٤)، جامع التحصيل، للعلائي (ص١٩٧).

(١٥٩) للحديث طرق عديدة، وفيها اختلاف كثير، يطول بسطها والمقام لا يتسع؛ لذا اقتصرت على من خرّج لفظ: "لا يضركم ذُكرانًا كُن أم إناثًا"، وهو الشاهد من الحديث، وإلا فالعقيقة ثابتة في السنة وقد جاءت عن جمع من الصحابة ﷺ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

وأخرجه أبو داود (٢٨٣٦)، وأحمد (٢٧١٤٣)، والدارمي (٢٠١١) من طريق حماد بن زيد عن عبيد الله عن سباع عن أم كُرْز رضي الله عنها.

وليس في لفظه: "لا يضركم أذكرانًا كن أم إناثًا". وعند إسحاق: عن عبيد الله عن أبيه عن رجل عن أم كُرْز.

وعند النسائي: عن عبيد الله عن سباع. لم يذكر: "عن أبيه".

ولعله سقط من الناسخ، أو ربما في حذفه وهم؛ قال البيهقي – بعد ذكره لطريق سفيان وفيه: (عن أبيه) –: "وكذلك رواه سائر أصحاب سفيان بن عيينة". قال الإمام أحمد – عقب الحديث –: "سفيان يهم في هذه الأحاديث، عبيد الله سمعها من سباع بن ثابت". وقال أبو داود بعد أن ساق طريق حماد: "هذا هو الحديث، وحديث سفيان وهم". قال البيهقي: "يعني حين قال: عن أبيه". وفي أقوال الأئمة ما يشير إلى أن الرواية عن سفيان إثبات: "عن أبيه" خلاف ما جاء عند النسائي.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٩٥٤)، – ومن طريقه أحمد (٢٧٣٧٣)، والترمذي (١٥١٦)، والطبراني في معجمه الكبير (٤٠٥) – عن ابن جريج أخبرني عبيد الله بن أبي يزيد أن سباع بن ثابت يزعم أن محمد بن ثابت بن سباع أخبره أن أم كُرْز، أخبرته أنها سألت رسول الله ﷺ ... الحديث.

وتابع عبد الرزاق: محمد بن بكر البُرْسَاني عند أحمد (٢٧٣٧٤).

وأخرجه النسائي (٤٢١٨)، وفي الكبرى (٤٥٣٠) من طريق يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج قال: حدثني عبيد الله بن أبي يزيد عن سباع بن ثابت عن أم كُرْز به. ولم يذكر محمد بن ثابت، وهو الصحيح، قال أبو بكر النيسابوري: "الذي عندي في هذا الحديث أن عبد الرزاق أخطأ فيه؛ لأنه ليس فيه محمد بن ثابت إنما هو سباع بن ثابت ابن عم محمد بن ثابت؛ لأنه ليس في هذا الحديث"(١٦٠). وقال الذهبي: "والصحيح عن ابن جريج بحذف محمد بن ثابت"(١٦١).

*** الحكم على الحديث:**

زيادة لفظ: "لا يضركم ذُكْرانًا .." لا تصح؛ فقد جاءت من طريق سفيان، وابن جريج، وقد تبيّن من كلام الأئمة وهم سفيان فيه، ونص أبو داود على أن الصحيح حديث حماد بن زيد، وليس فيه هذه الزيادة.

وأما طريق ابن جريج فوقع فيه اختلاف عليه، والصحيح عنه عن عبيد الله عن سباع عن أم كُرز.

وأعله الدارقطني، وقال: "واختلف عن ابن جريج؛ فقال عبد الرزاق: عن ابن جريج، عن عبيد الله بن أبي يزيد، عن سباع بن ثابت، أن محمد بن ثابت بن سباع أخبره عن أم كرز، ووهم فيه.

---

(١٦٠) علل الدارقطني (٣٩٦/١٥).

(١٦١) ميزان الاعتدال (١١٥/٢).

جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

وخالفه أصحاب ابن جريج الحفاظ منهم: حجاج بن محمد، وابن بكر البُرْسَاني، ويحيى القطان، وابن علية، وأبو عاصم. رووه، عن ابن جريج، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة مختصرا"(١٦٢).

وقد جاء الحديث عن أم كُرز من عدة طرق، فقد روى عنها عطاء بن أبي رباح، وطاووس، ومجاهد، وحبيبة بن ميسرة، وغيرهم(١٦٣)، ولم يذكروا هذه الزيادة.

وسباع بن ثابت مختلف فيه: فقد أورده البغوي وابن قانع في الصحابة، ورجح ابن حجر صحبته؛ لقوله: "أدركت أهل الجاهلية .."(١٦٤)، قال مُغُلْطاي: "ليس في هذا دلالة على صحبته ولا رؤيته، فيُنظر"(١٦٥). وهو الأظهر؛ فالصحبة لا تُدرك بإدراك أهل الجاهلية، فكم من مخضرم لم ينل منزلة الصحبة؟!.

وقال ابن سعد: "روى عن عمر وكان قليل الحديث"(١٦٦). وذكره ابن حبان في (الثقات)(١٦٧).

وقال الذهبي: "وُثق". وفي موضع آخر: "لا يكاد يُعرف"(١٦٨). فحاله مجهولة، ولم يروِ هذه الزيادة غيره، فهي لا تثبت. والله أعلم.

❁ ❁ ❁

(١٦٢) علل الدارقطني (٣٩٦/١٥).

(١٦٣) أخرجه النسائي (٤٢١٥)، وأحمد (٢٧٣٧١، ٢٧٣٦٩)، والطبراني في الكبير (٤٠٣).

(١٦٤) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (٤٥٢/٣).

(١٦٥) الإنابة، لمغلطاي (٢٤٣/١).

(١٦٦) الطبقات الكبرى، لابن سعد (٤٦٤/٥).

(١٦٧) الثقات، لابن حبان (٣٤٨/٤).

(١٦٨) الكاشف (٤٢٥/١)، ميزان الاعتدال (١١٥/٢)، كلاهما للذهبي.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

الخـاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد:

فهذه أبرز نتائج الدراسة:

١- اتضح معنى نفي الضُّر بأنه إبعاد الضرر والسوء عن المرء فلا يصيبه شيء في نفسه ولا في بدنه ولا في حاله.

كما اتضح مفهوم كلمة الضُّر، فقد تأتي على عدة معانٍ: كخلاف النفع، واجتماع الشيء، والقوة، وكذلك قد يختلف المعنى باختلاف اشتقاقاتها، فالضرر ليس كالضرار؛ إذ الأول ضد النفع وهو ابتداء الفعل، أما الثاني فهو مجازاته على إضراره بإدخال الضرر عليه، فالضرار منهما معًا، والضرر فعل واحد، وقد يتوافق المعنى باختلاف الاشتقاق، فالضير، والضر، والضرر، بمعنى واحد، ويختلف المعنى أيضًا باختلاف ضبطها، فالضُّر ليس كالضَّر وليس كالضِّر.

٢- تبيّن أهمية دراسة أحاديث هذا الباب، فقد وردت فيه مسائل في أبوابٍ متنوعة: في العقيدة، والعبادات، والأنكحة، والأطعمة، والأدعية والأذكار، والرؤى والأحلام.

٣- بلغت الأحاديث الواردة في نفي الضُّر في الكتب الستة ومسند الإمام أحمد: (٢٨) حديثًا، صحَّ منها (١٦) حديثًا، وواحد إسناده حسن، و(١١) إسنادها ضعيف.

٤- تبيّن أن دلالة نفي الضُّر في الأحاديث ليست بمعنى واحد، بل تختلف باختلاف السياق، وكذلك باختلاف ورودها في الباب، فقد أشارت دلالتها في المواضع التي وردت فيها إلى نفي التكذيب والمنازعة، والمخالفة، والمضايقة، والمنع، والفتنة، وسلب المنفعة، والمؤاخذة، والنقص، والتأثير، والأذية، وغير ذلك.

وختامًا: هذا جهد المقل، فما كان فيه من صواب فمن الله وحده جل شأنه، وما كان فيه من خطأ وزلل ونسيان فمن نفسي والشيطان، والله ورسوله منه بريئان.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

الأحاديث الواردة في "نفي الضُّر" (جمعًا ودراسة)

A Compiled Study of the Prophetic Hadiths about Negating harm

Dr. Badr Hmoud Rabye Alrowili
Associate Professor of Hadith
Department of Islamic Studies,Faculty of Arts and Education Northern Border University

The research aims to clarify the concept of "harm" and its derivations. It also finds out the differences between these derivations and what each of them indicates. It also aims to compile the hadiths that refer to the negating of harm, study them, distinguish the authentic ones from others, and clarify the connotation of negating harm and the jurisprudence and rulings it refers to.
To achieve the main research objective of this study, the researcher adopted the inductive, analytical and critical method.
The study's findings found that the concept of "harm" has become apparent. It may have multiple meanings, such as the opposite of benefit, combining something, and strength. The substance also differs according to its derivations and the difference in its vowels in Arabic. For example, it may mean affliction, damage, or co-wife.
In the hadiths, Negating harm also refers to negating falsity, dispute, violation, harassment, prevention, sedition, pillage, blame, deficiency, influence, harming others, etc.
It turns out the importance of this chapter is due to the issues included therein on specific topics. The total number of its hadiths is (٢٨), of which ١٦ hadiths are authentic, and (١) hadith have a good chain of narration, and (١١) hadiths have a weak chain of narration.

Keywords: won't harm, harm you, hurt you, get hurt, Negating harm

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

ثبت المصادر والمراجع

١. **الإبانة الكبرى**، عبيد الله بن محمد العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة (ت ٣٨٧هـ)، المحقق: رضا معطي، وآخرون، دار الراية، الرياض، ١٤١٥هـ.
٢. **الآثار**، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (ت ١٨٢هـ)، المحقق: أبو الوفا، الكتب العلمية، بيروت.
٣. **الآحاد والمثاني**، أحمد بن عمرو بن الضحاك، ابن أبي عاصم (ت ٢٨٧هـ)، المحقق: د. باسم الجوابرة، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١١هـ.
٤. **الأحاديث الواردة في الطائفة المنصورة**، د.حافظ الحكمي، مجلة الجامعة الإسلامية (العدد ١٣٨).
٥. **الأدب المفرد**، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ.
٦. **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، أحمد بن محمد القسطلاني (ت ٩٢٣هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط٧، ١٣٢٣هـ.
٧. **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، أبو يعلى خليل بن عبد الله الخليلي (ت ٤٤٦هـ)، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
٨. **الأسماء والصفات**، أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، ط١، ١٤١٣هـ.
٩. **أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري**، حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨هـ)، المحقق: د. محمد بن سعد آل سعود، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ.
١٠. **الإفصاح عن معاني الصحاح**، يحيى بن هُبَيْرَة الشيبانيّ، (ت ٥٦٠هـ)، المحقق: فؤاد عبد المنعم، دار الوطن، ١٤١٧هـ.
١١. **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)، المحقق: د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء، مصر، ط١، ١٤١٩هـ.
١٢. **أمالي ابن بشران**، عبد الملك بن محمد ابن بشْران (ت ٤٣٠هـ)، المحقق: عادل العزازي، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.
١٣. **البدر المنير**، عمر بن علي ابن الملقن (ت ٨٠٤هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط وآخرون، دار الهجرة، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ.
١٤. **تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)**، يحيى بن معين البغدادي (ت ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق.
١٥. **تاريخ ابن معين (رواية الدوري)**، يحيى بن معين البغدادي (ت ٢٣٣هـ)، المحقق: د.أحمد محمد نور، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة، ط١، ١٣٩٩هـ.
١٦. **تاريخ الإسلام**، محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: د.بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.

١٧. **التاريخ الكبير**، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان.
١٨. **تاريخ بغداد**، أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
١٩. **تاريخ دمشق**، علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٥هـ.
٢٠. **تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين**، محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، دار القلم، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
٢١. **تحفة اللبيب بمن تكلم فيهم الحافظ ابن حجر من الرواة في غير «التقريب»**، نور الدين بن علي الوصابي، مكتبة ابن عباس، مصر، ط١، ١٤٣١هـ.
٢٢. **تقريب التهذيب**، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ.
٢٣. **التلخيص الحبير**، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: حسن عباس، مؤسسة قرطبة – مصر، ط١، ١٤١٦هـ.
٢٤. **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، يوسف بن عبد الله ابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، المحقق: مصطفى بن أحمد العلوي وغيره، وزارة الأوقاف بالمغرب، ١٣٨٧هـ.
٢٥. **تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار**، محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.
٢٦. **تهذيب التهذيب**، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.
٢٧. **تهذيب الكمال**، يوسف بن عبد الرحمن المزِّي (ت ٧٤٢هـ)، المحقق: د.بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
٢٨. **تهذيب اللغة**، محمد بن أحمد بن الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
٢٩. **التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد**، محمد بن إسحاق ابن مَنْدَه (ت ٣٩٥هـ)، المحقق: د. علي بن محمد الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٣هـ.
٣٠. **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، عمر بن علي ابن الملقن (ت ٨٠٤هـ)، المحقق: مجموعة بإشراف: خالد الرباط، دار النوادر، دمشق، ط١، ١٤٢٩ هـ.
٣١. **الثقات**، محمد بن حبان، أبو حاتم البُستي (ت ٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط١، ١٣٩٣هـ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

٣٢. **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، خليل بن كيكلدي العلائي (ت ٧٦١هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.
٣٣. **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم**، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (ت ٧٩٥هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، وغيره، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤٢٢هـ.
٣٤. **الجرح والتعديل**، عبد الرحمن بن محمد، ابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، دائرة المعارف العثمانية – الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٥٢م.
٣٥. **جزء ابن فيل**، الحسن بن أحمد ابن فيل البالسي (ت ٣١١هـ)، المحقق: موسى البسيط، مطبعة مسودي، القدس، ط١، ١٤٢١هـ.
٣٦. **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، دار السعادة، مصر، ١٣٩٤هـ.
٣٧. **الخلاصة في أحاديث الطائفة المنصورة**، لعلي الشحود، دار المعمور، بهانج، ط١، ٢٠٠٩م.
٣٨. **الدعاء**، سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، المحقق: مصطفى عبد القادر، الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
٣٩. **الدعوات الكبير**، أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، المحقق: بدر بن عبد الله البدر، غراس، الكويت، ط١، ٢٠٠٩م.
٤٠. **زاد المعاد في هدي خير العباد**، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الكويت، ط٢٧، ١٤١٥هـ.
٤١. **الزهد**، هَنَّاد بن السَّرِي الكوفي (ت ٢٤٣هـ)، المحقق: عبد الرحمن الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ.
٤٢. **السنة**، أحمد بن عمرو ابن أبي عاصم (ت ٢٨٧هـ)، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ. (ومعه ظلال الجنة).
٤٣. **سنن ابن ماجه**، محمد بن يزيد، ابن ماجه القزويني (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.
٤٤. **سنن أبي داود**، سليمان بن الأشعث، أبو داود السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
٤٥. **سنن الترمذي**، محمد بن عيسى، أبو عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، وآخرون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط٢، ١٩٧٥م.
٤٦. **سنن الدارقطني**، علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، المحقق: شعيب الارنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٤ هـ.
٤٧. **سنن الدارمي**، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، (ت ٢٥٥هـ)، المحقق: حسين سليم أسد، دار المغني، السعودية، ط١، ١٤١٢هـ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

٤٨. **السنن الصغرى** = المجتبى من السنن، أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ.
٤٩. **السنن الكبرى**، أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، لبنان، ط٣، ١٤٢٤هـ.
٥٠. **السنن الكبرى**، أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، المحقق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
٥١. **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل**، سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد علي العمري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة، ط١، ١٤٠٣هـ.
٥٢. **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني**، علي بن عبد الله المديني (ت ٢٣٤هـ)، المحقق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ.
٥٣. **سير أعلام النبلاء**، محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ.
٥٤. **شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية**، محمد بن علي ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)، مؤسسة الريان، ط٦، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
٥٥. **شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك**، محمد بن عبد الباقي الزرقاني، المحقق: طه عبد الرءوف، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ.
٥٦. **شرح السنة**، الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، وغيره، المكتب الإسلامي ، دمشق، ط٢، ١٤٠٣هـ.
٥٧. **شرح سنن أبي داود**، أحمد بن حسين ابن رسلان (ت ٨٤٤هـ)، المحقق: مجموعة بإشراف خالد الرباط، دار الفلاح، مصر، ط١، ١٤٣٧هـ.
٥٨. **شرح صحيح البخاري**، علي بن خلف، ابن بطّال (ت ٤٤٩هـ)، المحقق: ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، السعودية، ط٢، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
٥٩. **شرح علل الترمذي**، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، المحقق: د. همام عبد الرحيم، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ.
٦٠. **شرح مشكل الآثار**، أحمد بن محمد الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
٦١. **شرح معاني الآثار**، أحمد بن محمد الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، المحقق: محمد زهري النجار، وغيره، عالم الكتب، ط١، ١٤١٤ هـ.
٦٢. **الشريعة**، محمد بن الحسين الآجُرِّيُّ (ت ٣٦٠هـ)، المحقق: د. عبد الله بن عمر الدميجي، دار الوطن، الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

٦٣. **شعب الإيمان**، أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، المحقق: د.عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.
٦٤. **الصحاح** (تاج اللغة وصحاح العربية)، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، المحقق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.
٦٥. **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، محمد بن حبان البُستي (ت ٣٥٤هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
٦٦. **صحيح ابن خزيمة**، محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.
٦٧. **صحيح الأدب المفرد**، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق، ط٤، ١٤١٨هـ.
٦٨. **صحيح البخاري**، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، المحقق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.
٦٩. **صحيح سنن أبي داود (الأم)**، محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، مؤسسة غراس – الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
٧٠. **صحيح مسلم**، مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٧١. **الضعفاء الكبير**، محمد بن عمرو العقيلي (ت ٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
٧٢. **الضعفاء والمتروكون**، أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، ط١، ١٣٩٦هـ.
٧٣. **ضعيف سنن أبي داود (الأم)**، محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، مؤسسة غراس – الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ.
٧٤. **الطبقات الكبرى**، محمد بن سعد بن منيع البغدادي (ت ٢٣٠هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط١، ١٩٦٨م.
٧٥. **طبقات المدلسين (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس)**، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار – عمان، ط١، ١٤٠٣هـ.
٧٦. **علل الحديث**، عبد الرحمن بن محمد، ابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، المحقق: فريق من الباحثين بإشراف د. سعد الحميد ود. خالد الجريسي، مطابع الحميضي، ط١، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
٧٧. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن السلفي، دار طيبة – الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ، والمحقق: محمد الدباسي، دار ابن الجوزي – الدمام، ط١، ١٤٢٧هـ.
٧٨. **العلل ومعرفة الرجال** (رواية ابنه عبد الله)، أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) المحقق: د.وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني – الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ.
٧٩. **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٨٠. **عمل اليوم والليلة**، أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، المحقق: د. فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

٨١. **عمل اليوم والليلة**، أحمد بن محمد الدِّيْنَوَرِيّ، المعروف بابن السُّنِّي (ت ٣٦٤هـ)، المحقق: كوثر البرني، دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن – جدة / بيروت.
٨٢. **عون المعبود شرح سنن أبي داود** (ومعه حاشية ابن القيم)، محمد أشرف بن أمير العظيم آبادي (ت ١٣٢٩هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ.
٨٣. **العين**، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، المحقق: د.مهدي المخزومي، وآخرون، مكتبة الهلال.
٨٤. **غريب الحديث**، إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت ٢٨٥)، المحقق: د. سليمان العايد، جامعة أم القرى، مكة، ط١، ١٤٠٥هـ.
٨٥. **فتح الباري**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، رقمه محمد فؤاد عبد الباقي، إخراج وتصحيح محب الدين الخطيب، دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ.
٨٦. **فتح الباري**، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق محمود شعبان عبد المقصود، وآخرون، مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية، ط١، ١٤١٧هـ.
٨٧. **الفرج بعد الشدة**، أبو بكر عبد الله بن محمد البغدادي (ابن أبي الدنيا) (ت ٢٨١هـ)، المحقق: عبيد الله بن عالية، دار الريان، مصر، ط٢، ١٤٠٨هـ.
٨٨. **الفوائد**، تمام بن محمد الرازي (ت ٤١٤هـ)، المحقق: حمدي السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.
٨٩. **القدر**، جعفر بن محمد الفِرْيابِي (ت ٣٠١هـ)، المحقق: عبد الله بن حمد المنصور، أضواء السلف – السعودية، ط١، ١٤١٨هـ.
٩٠. **القضاء والقدر**، أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد آل عامر، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ.
٩١. **الكاشف عن حقائق السنن**، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (٧٤٣هـ)، المحقق: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز – السعودية.
٩٢. **الكاشف**، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد عوامة، وآخرون، دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة، ط١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
٩٣. **الكامل في ضعفاء الرجال**، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
٩٤. **كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل**، محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١هـ)، المحقق: عبد العزيز الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض، ط٥، ١٤١٤هـ.
٩٥. **كشف المشكل من حديث الصحيحين**، عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، المحقق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض.
٩٦. **الكنى والأسماء**، محمد بن أحمد الدولابي (ت ٣١٠هـ)، المحقق: نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

٩٧. **المجروحين**، محمد بن حبان البُستي (ت ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ.
٩٨. **مجموع الفتاوى**، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
٩٩. **مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم**، عمر بن علي ابن الملقن (ت ٨٠٤هـ)، المحقق: عبد الله بن حمد اللحيدان، وغيره، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١١هـ.
١٠٠. **مرقاة المفاتيح**، علي بن (سلطان) محمد، الملا القاري (ت ١٠١٤هـ)، دار الفكر – بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
١٠١. **مستخرج أبي عوانة**، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق النيسابوري (ت ٣١٦هـ)، المحقق: أيمن بن عارف، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
١٠٢. **المستدرك على الصحيحين**، محمد بن عبد الله، أبو عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥هـ)، المحقق: مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١١هـ.
١٠٣. **مسند ابن الجَعْد**، علي بن الجَعْد البغدادي (ت ٢٣٠هـ)، المحقق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.
١٠٤. **مسند أبي يعلى**، أحمد بن علي، أبو يعلى الموصلي (ت ٣٠٧هـ)، المحقق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
١٠٥. **مسند إسحاق بن راهويه**، إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، ابن راهويه (ت ٢٣٨هـ)، المحقق: د.عبد الغفور البلوشي، مكتبة الإيمان – المدينة، ط١، ١٤١٢هـ.
١٠٦. **مسند البزار** (البحر الزخار)، أحمد بن عمرو، المعروف بالبزّار (ت ٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن، وآخرون، مكتبة العلوم والحكم – المدينة، ط١، ٢٠٠٩م.
١٠٧. **مسند الحميدي**، عبد الله بن الزبير الحميدي (ت ٢١٩هـ)، المحقق: حسين سليم أسد، دار السقا، دمشق، ط١، ١٩٩٦م.
١٠٨. **مسند الروياني**، محمد بن هارون الرُّوياني (ت ٣٠٧هـ)، المحقق: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ.
١٠٩. **مسند الشهاب**، محمد بن سلامة القضاعي (ت ٤٥٤هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.
١١٠. **مسند الطيالسي**، سليمان بن داود، أبو داود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ)، المحقق: د.محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر – مصر، ط١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
١١١. **المسند**، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث – القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ.
١١٢. **المسند**، الهيثم بن كليب الشاشي (ت ٣٣٥هـ)، المحقق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ.

١١٣. **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)، دار النشر المكتبة العتيقة، ودار التراث.
١١٤. **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة**، أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت ٨٤٠هـ)، المحقق: محمد المنتقى، دار العربية، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
١١٥. **المصنف**، عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي- الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي – بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
١١٦. **المصنف**، عبد الله بن محمد، أبو بكر بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، دار التاج - الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.
١١٧. **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: رسائل علمية بجامعة الإمام محمد بن سعود، دار العاصمة، السعودية، ط١، ١٤١٩هـ.
١١٨. **معجم ابن الأعرابي**، أحمد بن محمد، ابن الأعرابي (ت ٣٤٠هـ)، المحقق: عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار ابن الجوزي- السعودية، ط١، ١٤١٨هـ.
١١٩. **المعجم الأوسط**، سليمان بن أحمد، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله، وآخرون، دار الحرمين - القاهرة.
١٢٠. **المعجم الصغير**، سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، المحقق: محمد شكور أمرير، المكتب الإسلامي، دار عمار – بيروت، عمان، ط١، ١٤٠٥هـ.
١٢١. **معجم الفروق اللغوية**، الحسن بن عبد الله، أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ)، المحقق: الشيخ بيت الله بيات، مؤسسة النشر الإسلامي، ط١، ١٤١٢هـ.
١٢٢. **المعجم الكبير**، سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط٢.
١٢٣. **المعجم لابن المقرئ**، محمد بن إبراهيم، ابن المقرئ (ت ٣٨١هـ)، المحقق: عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.
١٢٤. **معجم مقاييس اللغة**، أحمد بن فارس الرازي (ت ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
١٢٥. **معرفة الثقات**، أحمد بن عبد الله العجلي (ت ٢٦١هـ)، المحقق: عبد العليم البستوي، مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
١٢٦. **معرفة الصحابة**، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، المحقق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٩ هـ.
١٢٧. **المفردات في غريب القرآن**، الحسين بن محمد، الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، المحقق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم - دمشق، ط١، ١٤١٢هـ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٦)، ص ص ٣٦٠٩ – ٣٦٦٥ (شوال ١٤٤٣هـ /مايو ٢٠٢٢م)

١٢٨. **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، أحمد بن عمر القرطبي (ت ٦٥٦هـ)، المحقق: محيي الدين مستو، وآخرون، دار ابن كثير- دمشق، ط٣، ١٤٢٦هـ.

١٢٩. **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**، محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، المحقق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

١٣٠. **مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها**، محمد بن جعفر الخرائطي (ت ٣٢٧هـ)، المحقق: أيمن عبد الجابر البحيري، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.

١٣١. **منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري**، حمزة محمد قاسم، مكتبة دار البيان، دمشق، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

١٣٢. **المنتخب من علل الخلّال**، موفق الدين عبد الله بن أحمد، ابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله، دار الراية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

١٣٣. **المنتخب من مسند عَبْد بن حُمَيْد**، عبد الحميد بن حميد بن نصر (ت ٢٤٩هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، وآخرون، مكتبة السنة- القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٣٤. **المنتقى شرح الموطأ**، سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤هـ)، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٣٢هـ، (ثم صورتها دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، بدون تاريخ).

١٣٥. **المنتقى من السنن المسندة**، عبد الله بن علي بن الجارود (ت ٣٠٧هـ)، المحقق: عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٣٦. **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.

١٣٧. **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط٢، ١٤١٢هـ.

١٣٨. **المؤنق في إباحة تحلّي النساء بالذهب المحلق وغير المحلق**، مصطفى بن العدوي، ط٢، السعودية، مكتبة الطرفين، ١٤١٠هـ.

١٣٩. **ميزان الاعتدال**، محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة – بيروت، ط١، ١٣٨٢هـ.

١٤٠. **نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار**، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير، ط٢، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.

١٤١. **النهاية في غريب الحديث**، أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، المحقق: طاهر أحمد الزاوي وآخرون، المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ.

١٤٢. **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار**، محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، المحقق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، ط١، ١٤١٣هـ.